الفصل الثالث

الجمل التي لها محل من الإعراب

من الجمل التي صنفت على أنه لامحل لها من الإعراب

١- الجملة الابتدائية

ربما جاء القول بأن الجملة الابتدائية لامحل لها من الإعراب من مقولة أن «الجمل فى الأصل لامحل لها من الإعراب» (**مغنى اللبيب** ٢/ ٣٨٢) وهو قول فيه نظر، لأننا لو سلمنا أن الجمل تحل محل المفرد، وأنها تحل محل النكرات، فإننا تبعاً لذلك لابد أن نسلم بأن الجمل لها محل إعرابى، لأن المفردات لها مواضع إعرابية، والأصل فى الكلام أن يكون جملة، لأنه لامعنى للكلمة إلا فى تركيب إسنادى.. يقول الإمام أبو الحسن المجاشعى : الكلام كله جملة مستقلة مفهومة، هذا هو المشهور (**عيون الإعراب** ٣٢) .

وقال أبو على الشلوبينى : «الكلام حقيقة : لفظ مركب، وجوداً أو نية، مفيداً بالوضع» (**التوطئة** ١١٢) .

وقال اليمنى : «الكلام هو المسموع المفيد» (كشف المشكل فى **النحو** ١/ ١٦٤).

وقال ابن الأنبارى : الكلام ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى

يحسن السكوت عليه. فالكلام لاينطلق إلاعلى المفيد خاصة (**أسرار اللغة** ٤).

ويرى ابن هشام أن الجملة والكلام ليسا بمترادفين والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل هذا ليس مفيداً فليس بكلام. (**مغنى اللبيب** ١/ ٢٧٤) .

وقد ناقشنا ذلك من قبل، حيث إن جملة الصلة، وجملةا لشرط يفقدان تمامهما حين توصل الصلة مع الاسم الموصول ، أو تركب جملة الشرط مع أداة الشرط.

ومشكلة إعراب الجملة الابتدائية ذات وجهين : **الأول** : راجع إلى نوع الجملة، **والثانى**: راجع إلى الموقع . فأما الراجع إلى نوع الجملة فإن الجملة قد تكون خبرية، وقد تكون إنشائية، ويرى البعض أن ما ينطبق على الخبرية قد لاينطبق على الإنشائية . وأما الراجع إلى الموقع فإن الابتدائية لاتكون إلا جملة تامة الفائدة، فلا وجه للابتداء بمفرد، لأن المفرد يطلب له تمام، ولذلك لابد من أن يركب مع غيره تركيباً إسنادياً لتتحقق الفائدة .

فإذا كان لابد من الابتداء بجملة مفيدة فإن الصعوبة التى تواجهنا عند تقدير موقعها أننا إذا قدرنا للجملة الابتدائية مبتدأ متضمناً وأعربناها خبراً، فإن هناك سلسلة من التقديرات قد تطول لدرجة يكون فيها عدم تقدير موضع لها أكثر قبولاً وصحة من التقدير . أما إذا قدرناها مقولاً للقول، فإنه سيترتب على ذلك أن الجملة مع القول تتطلب موقعاً وهكذا إلى ما لا نهاية .

ولاشك أن ذلك يتطلب منا إعمالاً للفكر ودقة فى تحليل الموقع الإعرابى، فمما لاشك فيه أن الابتداء يعنى أن العوامل لم تتسلط على المبتدأ به ، جملة أو مفرداً، سواء أكانت هذه العوامل متقدمة أو لاحقة ؛ لأن الابتداء فى الجملة

يعنى أن هناك مفرداً يسند إليه خبر، أى الانتقال من الإفراد إلى المركب الإسنادى. أما الابتداء فى الجملة فإنه يعنى أن هناك مركباً له علاقة ما بمركب آخر ، فالعامل فى الجملة بوصفها جزءاً من كلام قد يكون مفرداً أو مركباً أو معنى. وقد نص سيبويه على أن الابتداء - الذى هو المبتدأ - إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة، أن يبتدأ بالأعرف وهو أصل الكلام (**الكتاب** ٣٢٩/١) .

فإذا كان ذلك كذلك فإن الابتداء بالجملة التى هى بمنزلة النكرة يتضمن شيئاً أعرف منها، وإلا كان الكلام غير مفهوم المقصد ومن ثم غير مفهوم المعنى. فإذا كان كل كلام يجب أن يكون مفيداً فلابد بالتالى أن يتضمن خبراً، لأنه لامعنى لكلام لايفيد السامع، أو لا يعلم المخاطب منه شيئاً يتصل بالقصد من كلامه، أو بمعنى هذا الكلام .

وليس من خلاف فى أن كل كلام مفيد هو خبر، لأنه يفيد المخاطب ، وأن النكرة تفيد إذا كانت خبراً عن معرفة ظاهرة أو مقدرة ، متقدمة أو متأخرة أو متضمنة . وليس هناك فائدة بدون إسناد ، والإسناد فى إطار الجملة بناء وحدة من وحدات الكلام، والإسناد فى الكلام إحداث علاقة بين تلك الوحدات أى بين الجمل، فالعبارة أو النص ليسا أحجاراً متراصة بلا رابط ولا علاقة، وإنما هما بناء من الجمل يقوم على علاقات محددة تحقق الفائدة من وجود جملة مع جملة أخرى . فالاتصال بين الجمل -فى إطار الكلام المفيد أو النص أو العبارة- هو الأساس الذى يقوم عليه إنشاء الكلام .

وهناك أدوات للوصل بين الجمل فإن لم توجد تلك الأدوات فإن الاتصال يظل متحققاً ، وإلا كان الموضوع أجزاء غير متصلة .

والابتدائية أصل فى بناء الكلام ، وهى عماد لغيرها ونظيرة المبتدأ فى الجملة لامن حيث الفائدة بل من حيث الموقع «وحكم المبتدأ أن يكون معرفة، لأنه إذا لم يعرف فى نفسه فأجدر أن لايعرف فى غيره ، ولأنك إنماتخبر الرجل عمن يعلمه بما لايعلمه، فتقع الفائدة بإخبارك إياه، فأما إذا أخبرته عمن لايعلمه بما لايعلمه لم تقع بذلك فائدة» (**نظم الفرائد** ٦١) . يقول ابن يعيش : اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض فى الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك فى علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه (**شرح المفصل** ٨٥/١) . يقول **السيوطى** : الأصل تعريف المبتدأ، لأنه المسند إليه، فحقه أن يكون معلوماً، لأن الإسناد إلى المجهول لايفيد والأصل تنكير الخبر، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجح تنكير الخبر على تعريفه. (**همع الهوامع** ٢٧/٢) .

ونستطيع أن نقول: إنه لابد لكل خبر من مبتدأ يتأسس عليه، وأن هذا التأسيس يجب أن يكون معرفة، بالنسبة للجملة وقياساً على ذلك، يجب أن تكون الجملة الابتدائية التى هى بتأويل النكرة – مبنية على مبتدأ متضمن فيها حتى تتحقق الفائدة ، وهذا المبتدأ قد يؤول وفق نوع الجملة فإن كانت خبراً كان تقديره الخبر، وإن كانت استفهامية كان تقديره : الاستفهام، وإن كانت تمنياً كان تقديره التمنى، وإن كانت تعجباً كان تقديرة التعجب وهذا شرط الجملة، فلا معنى لقولنا : كيف جئت؟ دون معرفة بأن هذا استفهام وأن قولنا : أين ذهبتم ؟ استفهامية أيضاً، أما قولنا أين ذهبتم وجدتم خيراً، شرط، فالجملة الابتدائية مؤسسة لغيرها، أو هى عماد لغيرها، ولأنها كذلك فإن تأسيسها هى على الابتداء، لأنها لم تسبق بما تحمل عليه، وقد رأينا أن الابتداء عامل معنوى

فى المبتدأ وهو عامل أيضاً فى الجملة الابتدائية، والجملة التى لاتأسيس لها يكون العامل فيها بما يتلاءم وطبيعتها، وحيث إنها نكرة فإنها تتأول بالخبر، فالتعرى عن العوامل عامل فى المفرد، وفى الفعل المضارع وهو عامل فى الجملة الاسمية، فإذا كان المبتدأ يرتفع عند سيبويه ومن تابعه من البصريين بتعريته من العوامل اللفظية، أو أنه يرتفع بما فى النفس من معنى الإخبار عنه عند بعض البصريين ، أو أنه والخبر يترافعان – فإن الجمهور يتفق على أن التعرى من العوامل عامل فى المبتدأ. وأننا إذا بدأنا كلامنا بنكرة لاخبر لها تقدر لها مبتدأ بما يتناسب مع السياق أو المقام .

يقول **ابن الأنبارى** : إن قيل : فلم جعلتم التعرى عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل ؟ قيل لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة فى المعمول حقيقة، وإنما هى أمارات وعلامات فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما على الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً وتترك صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ فى أحدهما كصبغ الآخر فيتبين بهذا أن تكون العلامة بعدم شيء ، كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرى من العوامل اللفظية عاملاً (**أسرار اللغة** ٦٨/٦٩) .

ويقول **السهيلى** : الرفع للاسم المبتدأ كونه مخبراً عنه ، لأن كل مخبر عنه مقدم فى الرتبة، فاستحق من الحركات أثقلها، لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له، .. وقوة الضمة وثقلها معلوم بالحس وموجود بالضرورة، فاختيرت للمخبر عنه ليتشاكل اللفظ المقول والمعنى المعقول، فقد اشترك الفاعل والمبتدأ فى استحقاق الرفع، إلا أن العامل فى الفاعل لفظى، فلا يدخل عليه ما يزيله، لأن العامل اللفظى أقوى من المعنوى، إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعاً بخلاف المعنوى ومن ثم يبطل الرفع فى المبتدأ بدخول إن وأخواتها، وظننت

وأخواتها (**نتائج الفكر** ٤٠٦) .

وعلى هذا نستطيع أن نقول إن العامل فى الجملة الابتدائية عامل معنوى هو الابتداء، وأنها فى موضع الخبر أو ما يقوم مقام الخبر ، أو أنها شبيهة بالخبر، فهى فى موضع رفع ، وأنه إذا تسلطت عليها جملة أخرى بطل العامل المعنوى باللفظى الطارئ قياساً على ما سبق .

أما بالنسبة للجمل الإنشائية، فإن ابن يعيش يقول: «إن الإسناد أعم من الخبر، لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهى والاستفهام، فكل خبر مسند وليس كل مسند خبراً، وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى، ألا ترى أن معنى قولنا : «قم» أطلب قيامك، وكذلك الاستفهام والنهى (**شرح المفصل** ١/ ٢٠) .

وعلى هذا فإن أى جملة تقع فى أول الكلام مطلقاً – ولم تتسلط عليها العوامل لفظية أو معنوية – هى فى موضع الخبر لما تتضمنه من الابتداء ، فهى خبر لمبتدأ ضمنى تقديره الابتداء، أو ابتداء القول، ولا وجه عقلاً، أو موضوعاً، لأن نبحث عن موضع للجملة مع الابتداء الذى قدرناه، وهذا التقدير صحيح لاشبهة فيه، وهو أشبه بالعامل المساعد الذى يساعد على التفاعل بين المركبات .

وقد سألنى سائل : لماذا هذا الإصرار على تقدير موضع للجملة الابتدائية، وهو أمر قد لايفيد كثيراً فى الدراسات اللغوية بعامة والنحوية بخاصة ؟

والجواب : أن الجملة الابتدائية جملة مفيدة لم تسلب موقعها، حيث لم تركب ذلك التركيب الذى أشرنا إليه، فهى ليست صلة لموصول أو جملة للشرط سلبتها الأداة تمام فائدتها.. إنها جملة تامة، وقد تبين لنا أن مالا محل له من الإعراب فى الأصل هو الحرف لحاجته لغيره، ونقصانه عن المفرد، والجملة

الابتدائية لاتنقص عن المفرد بدليل أنها صالحة للوقوع موقعه فتكون مقولاً للقول على سبيل المثال، ومن ثم فإننا حين نضعها فى موضعها الصحيح من الإعراب فإننا نزيل عنها شبهة مماثلة الحرف، وشبهة مماثلة الجمل غير التامة الفائدة، كجملة الصلة، وجملة فعل الشرط، فضلاً عن أن ذلك وضع للأمور فى موضعها الصحيح، فالجملة ليست عنصراً مجتزءاً ومفصولاً عن السياق، ولكنها عنصر فعال فى السياق ترتبط بالمتكلم والمخاطب والمقام. إنها بنية فى كلام مفيد وإلا فلا وجه للحديث عنها إن لم تكن كذلك، لأنها حينئذ تكون لغواً لاقيمة له، ولا وجه لإعرابه. وقد ألقينا فى تناولنا للقضايا التمهيدية ما يكفى من الضوء على هذا الموضوع .

ويبقى أن نؤكد أن منطلقنا لإعراب كل جملة مفيدة فى كلام مفيد ذى موضوع، هو أننا نرى أن الكلام المفيد ينتظم جملاً مفيدة، وأن هذه الجمل تنتظم كلمات تعبر عن معنى مفيد ، وأن هذه الجمل تنتظمها علاقات وهو ما أطلق عليه بعض الدارسين النظم، فالنظم فى إطار الكلام ليس مجرد ترتيب للكلام فى الجملة الواحدة، بل هو نسق من الجمل التى تتصل فيما بينها اتصالاً نحوياً. «فالنظم: أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله» (**الدلائل** ٨١) .

وهذا يعنى إنشاء للجمل وإنشاء لعلاقات بين الجمل، أى الوصل بين الجمل فى إطار العبارة أو النص ، أو ما يستوجب الإعراب توصلاً للدلالة، فإن من الكلام مالا نبحث له عن إعراب كالحديث اليومى وما أشبه ذلك، وهذا يؤكد أن الكلام بوصفه نسقاً من الجمل المفيدة لا يقبل قطعاً تاماً وإنمّا يكون القطع لتمام الاتصال ، أو قطع لإزالة شبهة أو لبس مع بقاء الاتصال .

٢- الجملة المستأنفة أو المنقطعة

عرف الشريف الجرجانى الاستئناف بقوله : إنه ما وقع جواباً لسؤال مقدر معنى، لمّا قال المتكلم: جاءنى القوم، فكأن قائلاً قال: ما فعلت بهم ؟ فقال المتكلم عنه : أما زيد فأكرمته، وأما بشر فأهنته، وأما بكر فقد أعرضت عنه. (**التعريفات** ١٨) . وقال التهانوى : الاستئناف فى اللغة الابتداء . وعند أهل المعانى يطلق بالاشتراك على معنيين : **أحدهما** : فصل جملة عن جملة سابقة، لكون تلك الجملة جواباً لسؤال اقتضته الجملة السابقة . **وثانيهما** تلك الجملة المفصولة ، وتسمى مستأنفة أيضاً (**الكشاف** مادة أنف) .

وقد جاء فى المعجم الكبير أن الاستئناف عند النحويين : أن تنقطع الجملة عما قبلها فى الصناعة النحوية، فلا تتعلق بها باتباع أو إخبار أو حالية، ومثاله فى القرآن الكريم : ﴿ويسألونك عن ذى القرنين قل سأتلوا عليكم منه ذكراً إنا مكنا له فى الأرض﴾ (**الكهف** ٨٣) .

ولاشك أن «الانقطاع فى الصناعة النحوية» مصطلح استخدم لتبرير القول بانقطاع بين كلام متصل فى المعنى فجملة «إنا مكنا له فى الأرض» بدل من «ذكراً» فلا انقطاع على الإطلاق .

وقد ذكر ابن هشام فى الجمل التى لامحل لها من الإعراب الجملة المستأنفة أو المنقطعة عما قبلها ، نحو : مات فلان، رحمه الله، وقوله تعالى: ﴿ويسألونك عن ذى القرنين قل سأتلوا عليكم منه ذكراً إنا مكنا له فى الأرض﴾ (**الكهف** ٨٣) . ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو : زيد قائم

وذكر أن البيانيين يخصون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قوله

تعالى. ﴿هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون﴾ (الذاريات ٣٤) فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره : فماذا قال لهم ؟و لهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها . (المغنى ٣٨٢/٣٨٣) .

وقد أشرنا إلى ما قاله عبد القاهر عن الوصل والفصل من أنه خفى غامض ودقيق صعب، وقد قنع الناس بأن يقولوا - إذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف- : إن الكلام قد استؤنف وقطع عما قبله، لاتطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك، وقد غفلوا غفلة شديدة . (الدلائل ٢٣١) .

وقال : ومما هو أصل فى هذا الباب أنك قد ترى الجملة وحالها مع التى قبلها حال ما يعطف ويقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف، لأمر عرض صارت به أجنبية مما قبلها مثال ذلك قوله تعالى : ﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم ويمدهم فى طغيانهم يعمهون﴾ (البقرة ١٤/١٥) .

الظاهر كما لايخفى يقتضى أن يعطف قوله تعالى : ﴿الله يستهزئ بهم ويمدهم فى طغيانهم يعمهون﴾ على ما قبله من قوله ﴿إنما نحن مستهزؤن﴾ وذلك أنه ليس بأجنبى منه، بل هو نظير ما جاء معطوفاً من قوله تعالى: ﴿يخادعون الله وهو خادعهم﴾ (النساء ١٤٢) . وقوله : ﴿ومكروا ومكر الله﴾ (آل عمران ٥٤) وما أشبه ذلك مما يرد فيه العجز على الصدر، ثم إنك تجده قد جاء غير معطوف، وذلك لأمر أوجب أن لايعطف، وهو قوله : ﴿إنما نحن مستهزئون﴾ حكاية عنهم أنهم قالوا ، وليس بخبر من الله تعالى. وقوله تعالى : ﴿الله يستهزئ بهم﴾ خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم، وإذا كان كذلك، كان العطف ممتنعاً لاستحالة أن يكون الذى هو خبر من الله تعالى

معطوفاً على ما هو حكاية عنهم، ولإيجاب ذلك أن يخرج من كونه خبراً من الله تعالى، إلى كونه حكاية عنهم، وإلى أن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم بأنهم مؤاخذون، وأن الله تعالى معاقبهم عليه . وليس كذلك الحال فى قوله تعالى : ﴿يخادعون الله وهو خادعهم﴾ و﴿مكروا ومكر الله﴾ لأن الأول من الكلامين فيهما كالثانى، فى أنه خبر من الله تعالى وليس بحكاية، وهذا هو العلة فى قوله تعالى : ﴿وإذا قيل لهم لاتفسدوا فى الأرض قالوا إنما نحن مصلحون * ألا إنهم هم المفسدون ولكن لايشعرون﴾ (البقرة ١١ ، ١٢) .

إنما جاء ﴿إنهم هم المفسدون﴾ مستأنفاً مفتتحاً «بألا» لأنه خبر من الله كذلك، والذى قبله من قوله ﴿إنما نحن مصلحون﴾ حكاية عنهم، فلو عطف للزم عليه مثل الذى قدمت ذكره من الدخول فى الحكاية، ولصار خبراً من اليهود ووضعاً منهم لأنفسهم بأنهم مفسدون، ولصار كأنه قيل: قالوا : إنما نحن مصلحون، وقالوا إنهم المفسدون وذلك مما لاشك فى فساده . (الدلائل ٢٣١/٢٣٢) .

فترك العطف يأتى وفق مقتضى الحال، فالسياق قد يقتضى عطفاً وقد لايقتضى ذلك، لكن ترك العطف يترتب عليه أن لاتكون الجملة ذات محل إعرابى، فقد تقع الجملة عطف بيان لسابقتها كما فى قوله تعالى: ﴿إنا معكم إنما نحن مستهزئون﴾ فإن قولهم ﴿إنا معكم﴾ يتضمن خبراً على غير مقتضى الظاهر الأمر الذى يترتب عليه إنكاراً من المخاطب فكان قولهم: إنما نحن مستهزئون رداً ضمنياً على ذلك الإنكار وإبعاداً لأى شك .

أما قوله تعالى: ﴿قالوا إنما نحن مصلحون * ألا إنهم هم المفسدون﴾ فإن قولهم استوجب رداً عليه لكونه كذباً فجاء قول الله تعالى : ﴿ألا إنهم هم المفسدون﴾ رداً عليهم فهو فى مقام : قالوا .. ونقول .. وليس ابتداء محضاً بدليل

أنه رد على زعم الكفار .

والفصل والوصل باب يتصل بإعراب الجمل، بل هو الأساس فى إعراب الجمل، وقد أهمله النحاة وتناوله البلاغيون فى إطار علم المعانى . ويعرفه القزوينى بقوله: الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه . ويقول : إذا أتت جملة بعد جملة، فالأولى منهما إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا . وعلى الأول - إن قصد التشريك بينهما وبين الثانية فى حكم الإعراب عطف عليها، وهذا العطف للمفرد على المفرد، لأن الجملة لايكون لها محل من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد، فكما يشترط فى كون العطف بالواو ونحوه مقبولاً فى المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة كما فى قوله تعالى: ﴿يعلم ما يلج فى الأرض، وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها﴾ (سبأ ٢ ، الحديد ٤) .

ويشترط فى كون العطف بالواو ونحوه مقبولاً فى الجملة كذلك ، كقولك: زيد يكتب يشعر، أو يعطى ويمنع ، وعليه قوله تعالى : ﴿والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون﴾ (البقرة ٢٤٥) . وعلى الثانى إن قصد بيان ارتباط (الجملة) الثانية بالأولى على معنى بعض حروف العطف سوى الواو، عطف عليها بذلك الحرف، فتقول : دخل زيد فخرج عمرو . إذا أردت أن تخبر أن خروج عمرو كان بعد دخول زيد من غير مهلة، وتقول : خرجت ثم خرج زيد . إذا أردت أن تخبر أن خروج زيد كان بعد خروجك بمهلة . وإن لم يقصد ذلك، فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية، تعين الفصل، كقوله تعالى: ﴿وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا : إنا معكم إنما نحن مستهزئون ، الله يستهزئ بهم﴾ (البقرة : ١٤) لم يعطف ﴿ الله يستهزئ بهم ﴾ على ﴿قالوا﴾ : «لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف المتقدم»، وهو قوله . ﴿وإذا خلوا إلى شياطينهم﴾ فإن استهزاء الله تعالى لهم - وهو أن خذلهم ، فخلاهم وما سولت

لهم أنفسهم مستدرجاً إياهم من حيث لايشعرون - متصل لاينقطع بكل حال: خلوا إلى شياطينهم، أم لم يخلوا إليهم، .. وإذا لم يكن للأولى حكم سبق، فإن كان بين الجملتين كمال الانقطاع، وليس فى الفصل إيهام خلاف المقصود كما سيأتى، أو كمال الاتصال، أو كانت الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى، أو بمنزلة المتصلة بها فكذا لم يتعين الفصل . أما فى الصورة الأولى (إن كان بين الجملتين كمال الانقطاع وليس فى الفصل إيهام خلاف المقصود، فإن الواو للجمع، والجمع بين الشيئين يقتضى مناسبة بينهما كما مر . أما فى الثانية ، (التى يكون بين الجملتين كمال الاتصال) فلأن العطف فيها بمنزلة عطف الشىء على نفسه، مع أن العطف يقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ، أما فى الثالثة والرابعة فظاهر كما مر .

وأما **كمال الانقطاع** ، فيكون لأمر يرجع إلى الإسناد أو إلى طرفيه : الأول: أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى كقولهم : لاتدن من الأسد يأكلك وهل تصلح لى كذا أدفع إليك الأجرة بالرفع فيهما ، وقول الشاعر :

وقال رائدهم : أرسوا نزاو لها فكل حتف امرئ يجرى بمقدارِ

أو معنى لا لفظاً ، كقولك : مات فلان ، رحمه الله. وأما قول التبريزى :

ملكتــه حبــلى، ولكنــه ألقاه من زهـد على غاربـى

وقال : إنى فى الهوى كاذبٌ انتقـم اللــه من الكــاذب

فعده السكاكى -رحمه الله- من هذا الضرب، وحمله الشيخ عبد القاهر -رحمه الله- على الاستئناف بتقدير «قلت» .

وأما **كمال الاتصال** ، فيكون لأمور ثلاثة : **الأولى** : أن تكون الثانية مؤكدة للأولى، والمقتضى للتأكيد دفع توهم التجوز والغلط ، وهو **قسمان** : **أحدهم** : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوى من متبوعه فى إفادة التقرير مع الاختلاف .

ومثل القزوينى لذلك بأمثلة ، منها قوله تعالى: ﴿كأنْ لم يسمعها ، كأنَّ فى أذنيه وقراً﴾ الثانى مقرر لما أفاده الأول . **وثانيهما** : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظى من متبوعه فى اتحاد المعنى، كقوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾ (البقرة ٢) . فإن ﴿هدى للمتقين﴾ معناه أنه فى الهداية بالغ درجة لايدرك كنهها، حتى كأنه هداية محضة، وهذا معنى قوله : ﴿ذلك الكتاب﴾ لأن معناه : الكتاب الكامل، والمراد بكماله فى الهداية لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت فى درجات الكمال .

الثانى: أن تكون بدلاً من الأولى ، والمقتضى للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لنكتةٍ، ككونه مطلوباً فى نفسه، أو فظيعاً، أو عجيباً ، أو لطيفاً ، وهو **ضربان**: **أحدهما** : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه، كقوله تعالى: ﴿أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين، وجنات وعيون﴾ فإنه مسوق للتنبيه على نعم الله تعالى عند المخاطبين، وقوله : ﴿أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون﴾ أوفى بتأديته مما قبله، لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على علمهم ، مع كونهم معاندين، والإمداد مما ذكر من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون، ويحتمل الاستئناف . **وثانيهما** : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال من متبوعه، كقوله تعالى: ﴿اتبعوا المرسلين اتبعوا من لايسألكم أجراً وهم مهتدون﴾ (يس ٢٠/٢١) . فإن المراد حمل المخاطبين على اتباع قوله تعالى: ﴿اتبعوا من لايسألكم أجراً وهم مهتدون﴾ أوفى بتأدية ذلك . **الثالث** : أن تكون الثانية بياناً للأولى، وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه فى إفادة الإيضاح، والمقتضى للتبيين أن يكون فى الأولى نوع خفاء، مع اقتضاء إزالته، كقوله تعالى ﴿فوسوس إليه الشيطان ، قال ياآدم هل أدلك على شجرة الخلد

وملك لايبلى﴾ (طه ١٢٠) فصل جملة ﴿قال﴾ عما قبلها، لكونها تفسيراً وتبييناً .... وأما كون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى، فلكون عطفها عليها موهماً لعطفها على غيرها، ويسمى الفصل لذلك قطعاً . (الإيضاح ٢٥٤) .

وقسم **السكاكى** القطع إلى قسمين : **أحدهما** : القطع **للاحتياط**، وهو ما لم يكن لمانع من العطف، كما فى قول الشاعر :

وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلاً أراها فى الضلال تهيمُ

لم يعطف «أراها» على تظن لئلا يتوهم السامع أنه معطوف على «أبغى» لقربه منه، مع أنه ليس بمراد ويحتمل الاستئناف . **والثانى**: القطع للوجوب، وهو ما كان لمانع، ومثله بقوله تعالى: ﴿ الله يستهزئ بهم ﴾ (البقرة ١٥) . لأنه لو عطف لعطف إما على جملة : «قالوا» وإما على جملة «إنا معكم» وكلاهما لايصح لما مر، وكذا قوله : ﴿ألا إنهم هم المفسدون﴾ (البقرة ١٢) وقوله : ﴿ألا إنهم هم السفهاء﴾ (البقرة ١٣) . (المفتاح ٣٦١) .

وقال القزوينى : «وفيه نظر لجواز أن يكون المقطوع فى المواضع الثلاثة معطوفاً على الجملة المصدرة بالظرف. وهذا القسم لم يتبين امتناعه .

وأما كونها بمنزلة المتصلة بها، فلكونها جواباً على سؤال اقتضته الأولى، فتنزل منزلته، فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال. (انظر الإيضاح ٢٤٦ : ٢٥٦) .

ولاشك أن بعض هذه القضايا يتصل بالاستئناف وبعضها يتصل بالجملة التفسيرية .

فأما ما يتصل بالاستئناف فإنه يتعلق بالجمل التى تُركَ العطف فيها، أما الجمل التى لم تكن محل عطف كالمقتضى للإبدال، والمقتضى للإيضاح،

والمقتضى للتوكيد، فإن الجمل فيها ليست مستأنفة لأنها لم تكن أصلاً للعطف فلم تفصل عن سابقتها ، ولا هى فى حاجة لعاطف يعطفها لأنه سيكون كعطف الصفة على الموصوف وهذا ما لا يصح .

إن موضوع الاستئناف يستوجب منّا إعادة النظر وهو موضوع متصل بالجملة التفسيرية وبالوصل والفصل كما قدمنا . فإن شبهة الانقطاع بالنسبة للجملة تتصل بالمستوى السطحى للجملة ، لأن العبارة لا تكون عبارة إلا إذا اتصلت الجمل فيما بينهما اتصالا لا يحقق الفائدة المنشودة من بناء العبارة أو الفقرة أو النص .

إن ما قدم فى إطار الاستئناف أو الانقطاع لا يثبت ما ذهب إليه النحاة من عدم وجود محل من الإعراب للجمل التى قالوا إنها منقطعة ، أو مستأنفة ، ففى تلك الشواهد نجد أن شبهة الانقطاع لا تتصل بالمعنى ، ولا حتى باللفظ ، فالجمل المستأنفة تأتى إما تفسيراً لما قبلها ، أو بياناً ، أو توكيداً ، أو حالا أو وصفاً ، أو تعليلاً ، وقد يختلف ذلك عن المفرد من جهة أو أكثر لأن طبيعة الجملة أن تكون أعم وأكثر إفادة ، ولهذا فإن ما يقال عن انقطاعها قول غير مقبول فالانقطاع فى هذه المواضع انقطاع فى الظاهر ، أو انقطاع فى اللفظ كما قال النحاة الذين تحدثوا عن ذلك ، وهو قول يتضمن إقراراً بالاتصال فى المعنى ، وهذا الاتصال فى المعنى هو أساس الإعراب .

ويبدو الغموض وعدم وضوح الدلالة فى الجمل التى تأتى تعليلاً لما قبلها لأنها لا تأتى فى إطار المفعول لأجله كما نص عليه النحاة ولكننا إذا نظرنا إلى المفعول لأجله من منطلق أنه « جواب لم» ، أو جواب يتضمن ذكر السبب .. لوجدنا أن كثيراً من الجمل المستأنفة قد جاءت فى إطار المفعول لأجله أو تنوب منابه أو تلتقى معه من حيث كونه فضلة مبينة لسبب الطلب أو الفعل بعامة .

ففى قوله تعالى : ﴿ولايحزنك قولهم إن العزة لله جميعاً﴾ (يونس ٦١) .

نجد ابن كثير قدر فاء قبل «إن» وهى فاء تفيد السبب وإذا تأملنا السياق وجدنا أن جملة «إن العزة لله جميعاً » جاءت جواباً لـ «لِمَ» فإذا قلنا ما علة النهى أجبنا لأن العزة لله «جميعاً» . أى أن المانع من الحزن هو أن العزة لله جميعاً وهى جملة تعليلية تفسيرية، تتضمن تأكيداً ؛ لأن مقام العزة لاينبغى أن يكون فيه حزن، ومن ثم كان ذلك علة للنهى عن الحزن.

فالمعنى : «ولايحزنك قولهم لأن العزة لله جميعاً» وعلى هذا تكون الجملة بتأويل مصدر متعلق بالفعل المنهى عنه ومبينة سببه، وحيث إن ما تعلقت به الجملة طلب أى إنشاء لهذا اختلفت طبيعة التعليل، ومن هنا يجوز تقديرها تعليلية كاشفة فى موضع النصب على التشبيه بالمفعول لأجله، من منطلق أن اللام صالحة فى هذا الموضع، وهذا التقدير لايتجاوز الإطار الصحيح للنحو العربى فالنحاة يقدرون حروفاً ناصبة، وأفعالاً، وأسماء ، وتقدير اللام لايأتى تعسفاً لأنها تقدر استجابة للسياق . ففى قوله تعالى : ﴿ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا إنهم مغرقون﴾ (هود ٣٧) . جاءت جملة ﴿إنهم مغرقون﴾ تعليلاً للنهى ولهذا فإن التقدير ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا لأنهم مغرقون تقدير مقبول . ومن التعليل ما يستلزم اللام إذا كان فى إضمارها لبس فى مواضع تشبه تلك المواضع . ففى الجنى الدانى: أن اللام تأتى للتعليل : نحو : زرتك لشرفك (الجنى الدانى ٩٧) . ومجيئ اللام ضرورة لصحة المعنى وخصوصية الدلالة، فالتقدير : زرتك لكونك شريفاً، وليس : شرفاً لى، أو شرفاً لك .

ويقول المجاشعى فى المسألة (١٣٦) :

يقال: لم دخل المفعول له فى الكلام ؟ والجواب أنه دخل الكلام ليبين

العلة التى من أجلها وقع الفعل والغرض الذى كان سببه، ولأن معناه موجود فى الكلام وإن لم يظهر من حيث لايصح فعل من أحد من البشر إلا لعلة أوجبته ولغرض، فإذا لم يذكر فلدلالة الحال عليه، وإذا ذكر فلإبانة الغرض المقصود والمراد المصمود . وقال فى المسألة (١٣٧) :

ويقال : لم جاز حذف اللام من المفعول له ولم يجز حذف الواو من المفعول معه ؟ والجواب أن يقال : جاز ذلك من قبل أن الفعل إنما يقع من الأعراض، إذ كل فعل مقصود فلابد من أن يقع لأمر ما ، وليس كذلك سبيل الفعل مع المفعول معه (عيون الإعراب ١٥٥) .

وفى الأصول لابن السراج: «ولايجوز حذف الواو فى : ما صنعت وأباك ، كماجاز حذف اللام فى قولك: فعلت ذلك حذار الشر، تريد لحذار الشر، لأن حذف اللام لايلبس وحذف الواو يلبس (الأصول ١/ ٢١٢) .

وفى التبصرة والتذكرة للصميرى : ولايجوز حذف الواو من (المفعول معه) كما جاز حذف اللام من المفعول له، لأنه يعمل فيه الفعل الذى لايتعدى فلابد من توسط حذف بين تعلق الفعل بما بعده (التبصرة ١/٢٥٦) .

ويمكننا أن ننتهى إلى الأصل فى المفعول لأجله أن يكون مصدراً مجروراً باللام، وأن الجملة التى تصلح لها اللام هى جملة تعليلية فى موضع نصب كالمفعول لأجله .

يقول **ابن يعيش** : اعلم أن المفعول له لايكون إلا مصدراً ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذى قبله وإنما يذكر علة وعذراً لوقوع الفعل وأصله أن يكون باللام (**شرح المفصل**) .

وإذا كان الأصل فى المفعول له ثبوت اللام، فإن تقديرها مع الجمل التى تعلل لما سبقها، والتى تصلح للجواب عن : لماذا ؟ لايكون مخالفة لأصل، فالجملة المصدرة بأن يمكن تأويلها مع اللام بمصدر ، وإذا كان الأصل وجود اللام فإن قوله تعالى : ﴿إن العزة لله جميعاً﴾ يكون تقديره وفق ذلك «لأن العزة لله جميعاً» وعلى هذا تؤول الجملة بمصدر متعلق بما قبله تعلق المفردات فيكون له موضع من الإعراب ، ولهذا فإن الجملة هنا يمكن أن تكون فى موضع نصب لأنها جملة تعليلية تُفسر علة الطلب السابق ولا يمنع ذلك أن النحاة لم ينصوا على ذلك الموقع للجمل ؛ لأننا قد عرفنا أن النحاة لم يهتموا بإعراب الجمل اهتمامهم بإعراب المفردات .

وإذا كانت الفاء واللام تتساويان فى جواز حذفهما وإثباتهما حين يأتيان تعليلاً لحدث، فإن وقوع الفاء موقع اللام لايمنع من إعراب الجملة المصدرة بالفاء والكاشفة عن علة الفعل فتعرب تعليلية فى موضع نصب على التشبيه بالمفعول لأجله. فعندما نقول : اجتهد فالمجتهد ينجح، يكون المعنى اجتهد إن المجتهد ينجح، اجتهد لأن المجتهد ينجح، فالفاء واللام جاءتا للربط وبيان السبب ، وعلاقة الجملة الأولى بالثانية علاقة علية فالنجاح يترتب على الاجتهاد، والاجتهاد مقدمة للنجاح وعلته، وهما مرتبطان ارتباطاً فى اللفظ والمعنى . والقول بأن الجملة الثانية منقطعة عن الأولى قول لايقوم على أساس عقلى أو موضوعى. يقول **المجاشعى**: إن المعانى هى العاملة، وإنما جعلت الألفاظ دلالة عليها.

فالأصل فى قولنا : اجتهدْ طلباً للنجاح . عند النحاة : اجتهد لطلب النجاح، حيث زحلقت اللام من المصدر الأول إلى الثانى وإذا قلنا : اجتهد حباً فى النجاح – وجدنا أن عدم وجود اللام ترتب عليه وجود (فى) عوضاً عنه ،

حيث إن الأصل عندهم: اجتهد لحب النجاح .

وإذا تأملنا قولنا : كيف تذهب إلى فلان طلباً للعلم، وكيف تذهب إلى فلان للعلم وكيف تذهب إلى فلان تطلب العلم .

نجد أن إنكارنا هنا ليس لمطلق الذهاب وإنما لأن هذا الذهاب مقيد بطلب العلم منه، وإذا قلنا كيف تذهب إلى فلان تطلب العلم وهو غير أهل لذلك فهذه الجملة يمكن تصنيفها على أنها حالية تعليلية فى موضوع نصب، ففى هذه النماذج نجد أن الجمل تطلب الواو أكثر من الفاء، وما كان كذلك يكون أقرب إلى الحال. وتوسيع نظرتنا للحال يجعلنا نضيف إليه الجملة الدالة على حال المقام أو ما يسمى بالحال المطلقة .

وتوسيع نظرتنا إلى المفعول لأجله عندما يأتى فى صورة معللة ، أو عندما تأتى جملة تتضمن معناه يجعلنا نتعامل مع الجملة السببية أو المعللة على أنها شبيهة به ، وإن تميزت عنه من حيث إنها تفسر العلة التى من أجلها طلب المخاطب حدوث فعل أو عدم حدوثه، أو أخبر بمثل ذلك.

ولاينفى ذلك ما يبدو من شبهة الانقطاع، وهذا أكثر موضوعية وأصوب من تقديرنا لسؤال ، ثم تقدير تلك الجملة جواباً عنه ، ثم تصنيفنا لهذه الجملة على أنها لامحل لها من الإعراب، مقررين أنها لاتقع موقع المفرد فى حين إنها تقدر فى موضع آخر بمفرد ويكون لها موضع من الإعراب ، والمفردات لاتصنف على أنها لامحل لها من الإعراب فى أى موضع كانت إلا إذا كانت عماداً أو فصلاً.

وقد رفض عبد القاهر تأويل النحويين والبلاغيين للاستئناف فى قول الشاعر:

جاء شقيق عارضاً رمحـــــه إن بنى عمك فيهم رمـــاح

يقول عبد القاهر : إن مجيئه هكذا معتداً بنفسه وبشجاعته قد وضع رمحه عرضاً دليل على إعجاب شديد وعلى اعتقاد منه أنه لايقوم له أحد حتى كأن ليس مع أحد منا رمح يدفعه به، وكأنا كلنا عزل . وإذا كان كذلك، وجب إذا قيل إنها جواب سائل، أن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن فى المسئول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به . فأما أن يجعل مجرد الجواب أصلاً فيه فلا، لأنه لايؤدى إلى أن يستقيم لنا إذا قال الرجل : «كيف زيد؟» أن تقول : «صالح» وإذا قال: «أين هو» أن تقول «فى الدار» وأن لايصح حتى تقول : «إنه صالح» «وإنه فى الدار» وذلك ما لا يقوله أحد (الدلائل ٣٢٥).

وقد ذكر عبد القاهر أن «إن» تأتى لتربط بين الجمل لا للفصل بل إنه جعلها فى الوصل أقوى من الفاء فقال: فى «إن» هذه شيء آخر يوجب الحاجة إليها، وهو أنها تتولى من ربط الجملة بما قبلها نحواً مما ذكرت لك فى بيت بشار، ألا ترى أنك لو أسقطت «إن» والضميرين معاً واقتصرت على ذكر ما بقى من الكلام لم تقله إلا «بالفاء» كقولك :

وأرضـــى بها من بحر آخر فالرى أن ترضى النفوس ثمارها

وقد ذكر عبد القاهر فى تعليقه على بيت بشار الذى يقول فيه :

بكرا صاحبى قبل الهجيـــر إن ذلك النجـاح فى التبكيـــر

وقول بعض العرب :

فَغَنّها وهى لك الفـــــداء إن غناء الإبل الحـــــــداء

يقول عبد القاهر : اعلم أن ههنا دقائق فلو أن الكندى استقرى وتصفح وتتبع مواقع «إن» ثم ألطف النظر وأكثر التدبر، لعلم علم ضرورة أن ليس سواء

دخولها، وأن لاتدخل.... وذلك أنه هل شيء أبين فى الفائدة وأدل على أن ليس سواء دخولها وأن لاتدخل، أنك ترى الجملة إذا هى دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتحد به، حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغاً واحداً، وكأن أحدهما قد سبك فى الآخر؟ هذه هى الصورة، حتى إذا جئت إلى «إن» فأسقطتها ، رأيت الثانى منها قد نبا عن الأول،و تجافى معناها عن معناه، ورأيته لايتصل به ولا يكون منه بسبيل حتى تجىء «بالفاء» فنقول: «بكرا صاحبى قبل الهجير، فذاك النجاح فى التبكير» و«غنها وهى لك الفداء فغناء الإبل الحداء» ثم لاترى «الفاء» تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة، ولا ترد الذى كنت تجد بإن من المعنى .

وهذا الضرب كثير فى التنزيل جداً من ذلك قوله تعالى: ﴿يأيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم﴾ (الحج ١) وقوله عز اسمه : ﴿يابنى أقم الصلاةَ وأمرْ بالمعروف وانهَ عن المنكر واصبرْ على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور﴾ (لقمان ١٧) وقوله سبحانه : ﴿خذ من أموالهم صدقةً تطهرهم وتزكيهم بها وصلِّ عليهم إن صلاتك سكن لهم﴾ (التوبة ١٠٣) .

ومن أبين ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا إنهم مغرقون﴾ (هود ٣٧) (المؤمنون ٢٧) . وقد يتكرر فى الآية الواحدة كقوله عز اسمه : ﴿وما أبرئ نفسى إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربى إن ربى غفور رحيم﴾ (يوسف ٥٣) .

وهى على الجملة من الكثرة بحيث لايدركها الإحصاء (دلائل الإعجاز).

وقد جاء فى الجنى الدانى فى حروف المعانى: أنه : يجوز فى همزة إن

الفتح والكسر فى كل موضع يجوز فيه تأويلها بمصدر وعدم تأويلها (الجنى الدانى ٤١٠) . ومن تلك المواضع بعد فاء الجواب كقوله تعالى ﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة: أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده، وأصلح، فإنه غفور رحيم﴾ (الأنعام ٥٤) . قرئ بالوجهين: فالكسر على جعل ما بعدها جملة تامة أى فهو غفور والفتح على تقديرها بمصدر مبتدأ والخبر محذوف أو خبر والمبتدأ محذوف والتقدير، أى ، فغفرانه حاصل، أو فجزاؤه الغفران . وكذلك بعد القسم، إذا لم توجد اللام، بشرط تقدم فعل القسم ، نحو أحلف بالله، إن زيداً قائم . فالكسر على جعلها جواباً للقسم . والفتح على تقدير «على» وتكون متعلقة بفعل القسم .

وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

أو تحلفى بربك العلى أنى أبو ذياك الصبى

(**الجنى** ٤١١ : ٤١٣) .

وخلاصة ما نستنتجه من ذلك جواز تقدير إن وجملتها بمصدر إذا سبقت بالفاء فيما هو جزاء أو ما يقع موقعه ، والجمل التى جاءت بعد الطلب وصنفت على أنها استئناف قدرت الفاء الدالة على السبب قبلها، ولهذا فإنه يجوز تأويلها بمصدر، والأمر الثانى جواز تقدير حرف الجر قبل هذه الجملة إذا طلب السياق ذلك أو قبله، وتقدير «على» قبل جواب القسم، أو تقدير اللام الدالة على التعليل قبل تلك الجمل .

وقد اختار **السيوطى** العطف بفاء محذوفة فى قولنا : علمته الحساب بابا باباً، أى باباً فبابا .. وقال : فالمختار العطف بفاء محذوفة لظهورها فى قول الرسول ﷺ : «لتتبعن سنن من قبلكم باعاً فباعاً» (**همع الهوامع** ٧/٣) .

وقد قدروا «من» فى قوله تعالى : ﴿لاجرم أن لهم النار﴾ (النحل ٦٢) .

قال **الكوفيون** : لانافية، وجَرَمَ : اسم لا ، وهى بمعنى لابد ولا محالة، و«أن» على تقدير «من» أى : لاجرم من أن لهم النار (الجنى الدانى ٤١٤) .

وقد قدر بعض النحاة «اللام وأن» فى قوله تعالى:

﴿وحفظاً من كل شيطان مارد لايَسَّمَّعون إلى الملأ الأعلى﴾ حيث قيل: «يحتمل أن الأصل» «لئلا يَسَّمَّعوا» ثم حذفت اللام كما فى جئتك أن تكرمنى» ثم حذفت أن فارتفع الفعل (**مغنى اللبيب** ٣٨٣) .

وقد قدر بعضهم الفاء فى جواب الشرط ، ومن ذلك ما جاء فى المغنى حيث يقول **ابن هشام** : من الجمل ماجرى فيه خلاف هل هو مستأنف أم لا ، وله أمثلة: أحدها : «أقوم» من نحو قولك «إن قام زيد أقوم» وذلك لأن **المبرد** يرى أنه على إضمار الفاء **وسيبويه** يرى أنه مؤخر من تقديم، وأن الأصل: أقوم إن قام زيد وأن جواب الشرط محذوف . (**المغنى** ص ٣٨٥) .

والذى نخلص إليه من عرض هذه الشواهد أن إضمار اللام وإضمار الفاء جائز ما دام المعنى يطلب ذلك، والتقدير هنا أكثر موضوعية واتصالاً بالسياق .

وأشار **ابن هشام** إلى وجه آخر من الجمل الاستئنافية التى لامحل لها من الإعراب قال: ويخص **البيانيون** الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قوله تعالى: ﴿هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون ﴾ . فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره : فماذا قال لهم ؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها . ومثله فى استئناف جملة القول الثانية ﴿ونبئهم عن ضيف إبراهيم إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال إنا منكم وجلون﴾ .

وقد استؤنفت جملتا القول فى قوله تعالى: ﴿ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً قال سلام﴾ .

ولا شك أن القول بأن جملة : قال سلام جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ؟ قول فيه نظر ؛ لأن الجملة الثانية معطوفة على الثانية بإضمار العاطف فالتقدير قالوا سلاماً فقال سلام. ولو تأملنا الآيتين ووضعناهما متجاورتين على هذا النحو :

﴿ إذا دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون ﴾

﴿ إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال إنا منكم وجلون ﴾

وجدنا أن إضمار العاطف يدل على أن القول الثانى جاء بعد الأول مباشرة، أى عطف عليه بلا فاصل زمنى، فكما أننا ننادى بأداة نداء تدل على القريب والبعيد وننادى بإضمار أداة النداء ، فإنه يجوز أن يعطف بدون أداة عطف عندما يقصد إلى الدلالة على تتابع الأفعال تتابعاً يدل على عدم وجود الفاصل ، تقول شكرنى شكرته، شكرنى فشكرته، شكرنى وشكرته، شكرنى ثم شكرته . ففى النموذج الأول أشرنا إلى تتابع الفعلين تتابعاً بلا فاصل زمنى بين الفعلين ولم يفصل بينهما، فإسقاط العاطف أو إضماره زاد الربط بين الفعلين، وفى المثال الثانى نجد أن الفاء – صوتياً أقل من الواو اللينة والقابلة للمد فكان التتابع أقل من الأول وأكثر من الثانى، وفى الأخير نجد «ثم» تدل صوتياً على التراخى فإذا قيل ما وجه إضمار العاطف فى قوله تعالى: «ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً قال سلام» قلت إن هناك وجهاً معنوياً هو أن المجىء بالبشرى ملازم لقولهم سلاماً ملازم لقوله سلام ، فالمجيء والقول الأول والقول الثانى أفعال تتابعت دون فاصل زمنى فلم يستوجب عاطفاً، فإذا كنا قد فرقنا بين الفاء،

والواو، وثم من حيث الزمن فى بعض الوجوه والأقوال، فإن إسقاط العاطف أو إضماره يدل على شدة التعاقب والاتصال .

والوجه الثانى تركيبى ففى الآيتين جاءت التعدية بحرف الجر على فى قوله: ﴿ إذ دخلوا عليه ﴾ وفى الآية الثالثة وقع المفعول دون حرف جر ولو تأملنا : «جاءوه» «ودخلوا عليه» وجدنا أن الثانية تستوجب مهلة ليكون القول ومن هنا جاءت الواو العاطفة لتحقق ذلك. وقد أشرنا إلى أن إضمار العاطف جائز، يؤيد ذلك ما أشرنا إليه من أن هذا الإضمار يأتى لنكتة بلاغية، حيث يمكن تأويله فى إطار خصوصية الدلالة، وإصابة المعنى، ومناسبة المقام .

وعرض **ابن هشام** للجمل التى جرى فيها خلاف، هل هو مستأنف أم لا، ومنها : الجمل التى تسبقها مذ ومنذ فى نحو : ما رأيته مذ يومان قالْ «**فقال السيرافى**: مُذْ فى موضع نصب على الحال» .

ويرى ابن هشام أن هذا ليس بشىء لعدم وجود الرابط، وقال: إن الجمهور قال: مستأنفة جواباً لسؤال تقديره عند من قدر مذ: مبتدأ : ما أمد ذلك، وعند من قدرها خبراً: ما بينك وبين لقائه (**مغنى اللبيب** ٣٨٦).

وقد رفض عبد القاهر مثل هذا التقدير فيما عرضناه، فالسؤال المقدر وهم وقع فيه النحاة، ولايحتمله النص، وهى جملة حالية وموضوع تقدير سؤال يكون القول الذى قالوا إنه مستأنف جواباً له، يصلح للتعليم ولايصلح لتفسير قاعدة نحوية ، أو إعراب نص قرآنى .

وعرض **ابن هشام** لنوع آخر من هذه الجمل ومنها : جملة أفعال الاستثناء : ليس ، ولايكون ، وخلا، وعدا ، وحاشا. فقال السيرافى : حال ، إذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستئناف، وأوجبه ابن عصفور، فإن قلت

جاءنى رجال ليسوا زيداً «فالجملة صفة، ولا يمتنع عندى أن يقال: «جاءنى ليسو زيداً» على الحال .

وهو رأى يتفق ودلالة السياق .

ومن هذه الجمل : الجملة بعد **حتى** الابتدائية كقوله:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكلُ

فقال الجمهور : مستأنفة، وعن الزجاج وابن درستويه أنها فى موضع جربحتى (**المغنى** ١٢٨ - ١٣٣).

والخلاف حول (حتى) الابتدائية كثير عرض له ابن هشام فى المغنى (**الجنى الدانى** ٥٥١ - ٥٣) وعرض له المرادى فى الجنى الدانى وغيرهم وتأويل بعض النحاة لحتى الابتدائية أو الاستئنافية جاء اعتماداً على نمطين من الشواهد : الأول مجيئ الاسم بعدها مرفوعاً كالذى جاء فى البيت السابق . والثانى: مجيئ الفعل بعدها مرفوعاً فى بعض القراءات فى قوله تعالى: ﴿وزلزلوا حتى يقولُ الرسول...﴾ (البقرة ٢١٤) . وهى فى قراءة نافع: ﴿حتى يقولَ الرسول﴾ بنصب ﴿يقول﴾ ومعنى حتى فى القراءات جميعها واحد .

ونحن فى البيت لايمكن تقديره حتى بإلى فقط وإنما تقدير بإلى أن، ومعنى هذا أننا نقدر بعد حتى «أن» المخففة ومذهب الكوفيين فى «أن» المخففة أنها لاتعمل لا فى ظاهر ولا مضمر، وقد أجاز سيبويه أن تلغى لفظاً، وتقديراً، فلا يكون لها عمل. وأن المخففة من الحروف المصدرية. فإذا قيل أن المصدرية ، فاللفظ صالح لـ «أن» الناصبة للفعل، ولـ «أن المخففة... وقرئ ﴿لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ (قرة ٢٣٣) .

فمذهب البصريين أنها «أن المصدرية» أهملت حملاً على «ما» أختها.

ومذهب الكوفيين أنها المخففة (الجنى الدانى ٢١٩، ٢٢٠) .

وعلى هذا لا وجه لتصنيف هذه الجملة على أنها لامحل لها من الإعراب. فاللغة العربية هى لغة الإعراب، والوصل أساس فى الكلام أو النَّص ، وعندما يكون الفصل فإنه ليس قريناً للقطع، بل إنه يأتى عندما يكون هناك علة لإسقاط العاطف، وقد يدل ذلك على تمام الاتصال، أو سرعة التعاقب فالقطع فى اللفظ ليس قطعاً فى المعنى، وإلا كان ابتداء محضاً، ومن ثم كانت الجملة فى موضع الخبر لمبتدأ ضمنى تقديره الابتداء كما أشرنا .

ومن الجمل التى تأتى مستأنفة عند النحاة الجملة الواقعة بعد **إذا الفجائية** مثال ذلك : خرجت فإذا المطر هاطل . فجملة : المطر هاطل، عندهم استئنافية لامحل لها من الإعراب . واذا تأملنا قولنا : خرجت فإذا المطر هاطل ، وقرنا بينها وبين جملة: خرجت والمطر هاطل نجد أن «والمطر هاطل» تصف الحال الذى خرج فيه الفاعل أما جملة: فإذا المطر هاطل، فإنها تصف حالاً للمقام الذى فاجأ الفاعل ولما يتلبس به بعد، ومن ثم فلا وجه -عندهم- لأن تكون حالاً له، وإن كانت الفاء هنا بعيدة عن الاستئناف لأن المعنى خرجت ففوجئت بأن المطر هاطل .

وقد اختلف النحويون فى «إذا» الفجائية، على ثلاثة أقوال: الأول: أنها ظرف زمان . **والثانى** : أنها ظرف مكان .. والثالث : أنها حرف، وفى **الجنى الدانى**: قال **المرادى**: فإن قلت: ما العامل فى «إذا» الفجائية، على القول باسميتها؟ قلت: خبر المبتدأ الواقع بعدها نحو خرجت فإذا زيد قائم و«قائم»

ناصب لـ «إذا» والتقدير ففى المكان الذى خرجت فيه، أو فى الزمان الذى خرجت فيه – زيد قائم.

وقال سيبويه : وأما (إذا) فَلِمَا يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة وهى ظرف، وتكون للشيئ توافقه فى حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم، وتكون (إذ) مثلها أيضاً، ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد، وقصدت قصده إلا انتفح على فلان. فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حال أنت فيها . (**الكتاب** ٣١١/٤) .

وقد قدر **أبو البقاء** العامل فى «إذا» الفجائية فعلاً فى مواضع منها قوله تعالى: ﴿فإذا حبالهم﴾ قال : التقدير: فألقوا فإذا . «وإذا» فى هذا ظرف مكان والعامل فيه القوا. (الجنى الدانى ٣٨٠) .

ومعنى ذلك أن الفاء لاتمنع من الإعراب جملة فى موضع الحال أومضافة إلى الظرف ، مثلما لاتمنع إعراب الخبر فى قولنا أما زيد فمخلص .

obeikandl.com

٣- الجملة الاعتراضية

ذكر **ابن هشام** من الجمل التى لامحل لها من الإعراب: الجمل الاعتراضية بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً . (**المغنى** ٣٧٧).

وذكر **ابن جنى** أن الاعتراض قد جاء بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر، وبين الموصول والصلة، وغير ذلك مجيئاً كثيراً فى القرآن وفصيح الكلام (**الخصائص**/ ٢٣٥١) .

وقال : إن الاعتراض جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لايشنع عليهم ولا يستنكر عندهم، أن يعترض بين الفعل وفاعله والمبتدأ أو خبره، وغير ذلك مما لايجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذاً أو مؤولاً (**الخصائص** ٣٣٥/١) .

وقال : إن الاعتراض لاموضع له من الإعراب، ولايعمل فيه شيء من الكلام المعترض بين بعضه وبعض (**الخصائص** ٢٣٧) .

وعرف **أبو حيان الأندلسى** الجملة الاعتراضية بأنها : جملة المناسبة للمقصود، بحيث تكون كالتوكيد له، أو التنبيه على حال من أحواله (**ارتشاف الضرب** ٣٧٣/٢) .

وعرف **ابن مالك** الجملة الاعتراضية بأنها : هى المفيدة تقوية بين جزء صلة، أو إسناد، أو مجازاة، أو نحو ذلك (**تسهيل الفوائد** ١١٣) .

وقد ميز النحاة بين الجملة الاعتراضية وجملة الحال، فقال **أبو حيان** : ويميزها من جملة الحال دخول الفاء عليها، ولن وحرف التنفيس مقامها، وتقع جملة طلبية (**ارتشاف الضرب** ٣٧٤/٢) .

وقال **ابن مالك** : ويميزها من الحالية: امتناع قيام مفرد مقامها، وجواز

اقترانها بالفاء، ولن ، وحرف التنفيس وكونها طلبية (**تسهيل الفوائد** ١١٣) .

وقال **السيوطى** : قال صاحب **البسيط**: وشرطها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حال من أحوالها، وألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المنفصلة (**همع الهوامع** ٥١/٤) .

وقال **ابن هشام** : كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحالية، ويميزها منها أمور :

أحدها : أنها تكون غير خبرية ، كالأمرية، وكالدعائية وكالقسمية، وكالتنزيهية، وكالاستفهامية .. **الثانى** : أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال: كالتنفيس ولن ، وكالشرط . **والثالث** : أنه يجوز اقترانها بالفاء . **والرابع** : أنه لايجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت .

وهذه الشروط مردود عليها واحدة واحدة .

فالأول : أن الاعتراض لايقتصر على الجمل غير الخبرية كما سنرى عند عرض الشواهد، فضلاً عن أن الجمل غير الخبرية تتصل إما بالمقام أو الحال، أو بالمتكلم الذى يأتى اعتراضه معبراً عن حال يتصل به وبالسياق لأن الأحوال وإن كانت فى موضع الخبر، فإن ماجاء من إنشاء فى موضع الصفة والخبر أمكن تأويله لدلالته على الموضع الذى جاء فيه ضمناً .

هذا فضلاً عن أن بعض النحاة أجازوا مجيء الأمر والنهى حالاً وخرجوه بأن اللفظ طلب والمعنى خبر .

وأما ما جاء مصدراً بالسين أو بلن فقد جاء مصدراً إما بالواو وكانت دلالته على الاعتراض ضعيفة كما سنرى .

وأما الاعتراض بالشرط، فإنه يدل على الحال المقيدة، لأن الشرط إن جاء على غير الترتيب الطبيعى له كان الشرط قيداً، ومن ثم فقد دلالته على الشرط

بمعنى اللزوم، ولهذا كانت جملة الشرط الاعتراضية قيداً ووقعت موقع الحال .

وقد قال **السيوطي** : ومن الخبرية الشرطية ما يقع حالاً خلافاً للمطرزى، نحو : أفعل هذا إن جاء زيد، فقيل بلزوم الواو وقيل لاتلزم، وعليه **ابن جنى** (**همع الهوامع** ٤٣/٤) .

ومثال ذلك قولنا أنت - إن أخلصت - صديق، فالمعنى : أنت - فى حال إخلاصك - صديق، وتقديره . أنت - مخلصاً - صديق . وهذا التقدير يكشف عن أن الاعتراض يجوز بالمفرد، وأن الاعتراض حال أو شبيه بالحال يستحق النصب، وأن هذه الحال لايمكن مجيئها حالاً إلا معترضة، وهذا يميز الحال الاعتراضية عن الحال غير الاعتراضية، لأننا إذا قلنا: أنت صديق مخلصاً كان فى المعنى لبس، أما إذا قلنا : أنت الصديق مخلصاً فقد زال اللبس، ولهذا نقول: إن أبا العلاء - شاعراً أفضل، ولاتقول : أبو العلاء أفضل شاعراً، بل الأفضل شاعراً.

وقد ذكر **ابن مالك** من المواضع التى يجب فيها تأخير الحال أن يكون صاحب الحال منصوباً بـ «كأن» أو «ليت» أو «لعل» أو فعل تعجب. نحو : كأن زيداً مقبلاً أسد . وليت عمراً حاضراً فى الدار . ولعل بشراً «مقيماً» عندنا. وما أسمح زيداً مسئولاً .

وكذلك لاتتقدم الحال على صاحبها إذا اتصل بصلة أل نحو القاصدك سائلاً زيد . وقال **ابن مالك** : ويجب تقديمها على صاحبها المتلبس بضمير ما التبست الحال به وعليه وعلى العامل، فى نحو (ثمر نخلتك بُسراً أطيب منه رطباً) (**عمدة الحافظ** ٣١٧ / ٣١٨) .

والحال هنا اعتراضية لأننا يمكن أن نُحلَّ محلها الجملة فنقول كأن زيداً - وهو مقبل - أسد . وتقول : القاصدك - وهو يسأل - زيد، وتقول : ثمر

نخلتك – وهو بسر – أطيب منه – وهو رطب – وهى حال اعتراضية من حيث إن وقوعها بين ركنى الجملة واجب.

فأما جواز اقترانها بالفاء، فإن شواهدها عندهم فيها نظر، فالمثال الذى ردده النحويون لااعتراض فيه لأنه يحسن السكوت عليه مع الجزء الأول من الجملة، والاعتراض فى الحقيقة لابد أن يكون جزؤه الأول طالباً لجزئه الثانى لفظاً ومعنى، فقول الشاعر :

واعلم – فعلم المرء ينفعه – أن سوف يأتى كل ما قُدِراَ

نجد فيه قوله «واعلم فعلم المرء ينفعه» ، يمكن أن يكون واعلم أن سوف يأتى كل ما قدرا فعلم المرء ينفعه .

ولا شك أن الاعتراض لم ينل القدر الكافى من الدرس والتحقيق ، لأن الاعتراض الحقيقى لايصح أن يكون اعتراضاً لمجرد ورود الجملة بين ركنى جملة ؛ لأن مثل ذلك قد يكون لضرورة شعرية أو مراعاة للفواصل فى غير الشعر.

أما الاعتراض الحقيقى فإنه ما جاء بين ركنين أساسيين مجيئاً لايصح فيه تأخيره مع بقاء دلالته فى التركيب على ما كانت عليه ، أو على المقصود من إيراده، وهذا أمر غاية فى الأهمية فى فهم الاعتراض فليس هناك اعتراض نحوى، واعتراض بيانى ، بل هناك اعتراض واحد هو ما جاء فى موضع لايجوز فيه تغيير إلا بتغيير آخريؤهله لإفادة المقصود الأصلى الذى جاء له.

والاعتراض بهذا المفهوم لايكون إلا حالاً مصدراً بالواو إن كان من الجمل التى يجب اقترانها بالواو إذا وقعت حالاً .

أما الشرط الأخير، والذى يقول فيه **ابن هشام «ان الجملة**

الاعتراضية لايجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت» . فإن هذا الشرط نفسه هو شرط الجملة الحالية .

يقول **ابن مالك**: إن كانت الجملة مصدرة بمضارع مثبت أو منفى «بلا» استغنت عن الواو بالضمير كما استغنى اسم الفاعل. (**عمدة الحافظ** ٣٢٢) .

وقال **أبو حيان** : وتتضمن الجملة الواقعة حالاً ضميراً يعود على ذى الحال، ويغنى عنه واو إلا إن كانت الجملة مؤكدة أو مصدره بمضارع مثبت (**ارتشاف الضرب** ٣٦٥/٢) .

وذكر **محمد بن على الجرجانى**: أن الجملة الحالية التى يمتنع فيها الواو هى : المضارع المثبت ذو الضمير لصاحبه، كقوله تعالى: ﴿ونذرهم فى طغيانهم يعمهون﴾ (**الأنعام** ١١٠) ، وعلته أن المضارع يدل بالوضع على زمان الحال، فتستغنى عن الواو الزمنية (**الإشارات** ١٨٧) .

والأصل فى الحال أن تكون جائزة الحذف، لأنها فضلة وقد يعرض لها ما يصير الفائدة منوطة بذكرها، فلا يجوز حذفها (**عمدة الحافظ** ٣٤٨) .

وإذا وقعت الجملة بعد الواو حالاً فى تضمينها ضمير صاحب الحال وترك ذلك مخيراً، فالتضمين كقولك : أقبل محمد ويده على رأسه، وترك التضمين كقولك: جاء زيد وعمر ضاحك، وأقبل بكر وخالد يقرأ، وإن جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود إلى صاحب الحال من قبل أن الواو أغنت عن ذلك بربط ما بعدها بما قبلها (**شرح المفصل** ٦٥/٢) .

والحال ينقسم بحسب قصدها لذاتها والتوطئة بها إلى : مقصودة، وهو الغالب ، **وموطئة**، وهى الجامدة الموصوفة نحو: ﴿ فتمثل لها بشراً سوياً ﴾ (مريم١٧) .

وتنقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى : **مبينة** ، وهو الغالب ، **وهى التى تدل على معنى لا يفهم مما قبلها . ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها .**

وتنقسم بحسب الزمان إلى : **مقارنة:** وهو الغالب ، نحو ﴿ وهذا بعلى شيخاً ﴾ (هود ٧٢) . **ومقدرة** : وهى المستقبلة : كمررت برجل معه صقر صائد به غداً، أى مقدراً ذلك. ومنه : ﴿ادخلوها خالدين﴾ (النحل ١٢) . **ومحكية** ، وهى الماضية، نحو جاء زيد أمس راكباً .

وتنقسم بحسب حصول معناها لصاحبها وعدمه إلى قسمين:

- **حقيقية** : وهى الغالب .

- وسببية، كالنعت السببى، نحو : مررت بالدار قائماً ساكنها. وقد تحدث السيوطى عن **الحال المؤكدة** حديثاً يجعلها أقرب إلى الاعتراضية من حيث الوظيفة ، فقال إنها ثلاثة أنواع : ١- **مؤكدة لمضمون المعنى** ، وشرط الجملة كون جزئيها معرفتين نحو : أنا عبدك فقيراً إلى عفوك . ٢- **مؤكدة لعاملها** نحو : ﴿ فَتبسَّمَ ضاحكاً ﴾ (النمل/ ١٩) . ٣- **ومؤكدة لصاحبها**، نحو : جاء القوم طُرّاً . (**همع الهوامع** ٣٩/٤- ٤١) .

وقال **ابن الحاجب** فى شرح المفصل : والجملة تقع حالاً، وإنما كان كذلك لأنها نكرة، والجمل تقع مكان النكرات فيصح وقوعها أحوالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فلابد من الواو ويجوز إسقاط الضمير.. وإن كانت فعلية فإن كان مضارعاً مثبتاً فبغير واو لوقوعه موقع ضارب وشبهه به .. (**الإيضاح فى شرح المفصل** ٣٤٤/١) .

وقال **ابن الحاجب** عن الحال التى تأتى مؤكدة : «وهذه الجملة لا تخلو إما أن تكون مقيدة أو مطلقة، فإن كانت مطلقة اختل معنى الحال من

حيث مشابهتها الصفة، وإن كانت مقيدة إذ لاتكون أبوه إلا فى حال العطوفية (فى قولنا : زيد أبوك عطوفاً) وهو ممتنع وأجيب عنه بأن من الأفعال أفعال لاتقبل التقييد، وهى أفعال العلم، كقولك: تحققت الإنسان قائماً، فلم تجىء بقائم لتقييد التحقيق حتى ينتفى إذا قعد، وإنما ذكرته لتعرفه أنه كان عند التحقيق، والتحقيق مستمر ، وإذا ثبت ذلك فى هذه الأفعال فلا فرق بين الحال التى يصح انتقالها، والتى لايصح، وكذلك جاءت الحال فى هذا الباب غير منتقله، ومنهم من استثقله فجعل الحال قسمين كل واحد منهما محدود بحد، وهو ظاهر كلام الزمخشرى فإذا حد الحال المؤكدة، قال : هى تقرير وتحقيق لمضمون الخبر من الجملة الاسمية التى لاعمل لواحد منهما فيه، والفرق بينهما وبين الحال المقيدة، أن الحال ا لمقيدة تأتى لبيان الهيئة التى عليها الفاعل والمفعول عند تعلق الفعل به خاصة، وهذه تأتى لتقرير ذلك المعنى لصاحبها مطلقاً من غير تقييد. ووجه آخر من الفرق أن العامل فيها إما فعل وإما معنى فعل، والمؤكدة لايكون عاملها إلا مقدراً لا يجوز إظهاره (**الإيضاح** ١/٣٤٣/٣٤٤) .

ولا شك أن ما قدمناه قبل تحليل الشواهد التى قدمها النحاة للجملة الاعتراضية يمثل توطئة لذلك التحليل فإننى بعد أن أتممت البحث فى هذه الشواهد، ومقارنة الصور المختلفة للحال مفردة وجملة، بالجملة الاعتراضية توصلت إلى ما أشرت إليه من أن الاعتراض الحقيقى اعتراض بالحال، وأن ما جاء مخالفاً لذلك ليس اعتراضاً على الإطلاق إنما هو من متعلقات الجملة التى تتقدم تبعاً لتصرف المنشىء، وتحليلنا للشواهد التالية يؤكد ذلك.

قال ابن هشام: وقد وقعت الجملة المعترضة فى مواضع أحدها بين الفعل ومرفوعه، كقوله (**المغنى** ٣٨٧) :

شجاك – **أظن** – ربع الظاعنينا .. ولم تعبأ بعذل العاذلينا .

قال **ابن هشام** : ويروى بنصب (ربع) على أنه مفعول أول لظن وشجاك مفعوله الثانى وفيه ضمير مستتر يعود إليه .

ولا اعتراض فى الجملة، أما على رفع (ربع) فإن التأويل يكون على وجهين: **الأول**: بمعنى أظن شجاك ربع ، بمعنى أن الظن متعلق بالفعل والفاعل والمفعول به . **الثانى**: أن يكون الاعتراض للدلالة على حال المتكلم لأن الفعل (أظن) يتضمن ضميراً يعود عليه : والتقدير : شجاك - ظاناً - ركب الظاعنين .

والملاحظ أن الاعتراض هنا جاء بفعل مضارع لم يصدر بالواو، وهذا الشرط هو شرط الجملة الحالية التى تأتى فعلاً مضارعاً. ومن ذلك قول الشاعر:

وقد أدركتنى –**والحوادث جمة**– أسنة قوم لاضعاف ولا عزلُ

والجملة حالية اعتراضية ، والحال الاعتراضية هنا تدل على حال مطلق يتضمن وصفاً للحال الذى أدركت فيه الأسنة هذا الفاعل على وجه الخصوص، ووصفاً للحال التى تصف به غيره ممن يشبهونه عند تعرضهم للأذى .

والحال الاعتراضية هنا – مع دلالتها على شىء من الإطلاق فإنها تتضمن أيضاً قيداً، لإن إدراك الأسنة للشاعر فى حال تكون فيه الحوادث جمة، يختلف عن إدراكها له فى حال غير ذلك .

قال **أبو حيان** تعليقاً على (جاء زيد والشمس طالعة) إن الجمهور على أن الجملة خالية من الضمير، وقد وقعت هذه حالاً، وليست هيئة لزيد، على تقريره: جاء موافقاً طلوع الشمس (**الارتشاف** ٣٦٦/٢) .

ووجه الشبه بين الحال الاعتراضية والحال فى هذه الجملة أننا يمكن أن نقول : «جاء والشمس طالعة زيد» . جاء زيد والشمس طالعة . أدركتنى والحوادث جمة- أسنة قوم . أدركتنى أسنة قوم والحوادث جمة .

والفرق بين الحال الاعتراضية، والحال، أن الاعتراضية تتضمن ثلاثة أوجه: **الأول** : دلالة محضة على الحال كالحال عند مجيئها بعد تمام الجملة .

والثانى: أن تدل نفس الدلالة وهى معترضة من منطلق أنه نوع من التقديم لصلاحية التركيب لذلك ، فالاعتراض من حيث التركيب والفائدة أن يكون تأخيره دون لبس، وإن كان ذلك يترتب عليه تضمن الحال عند تأخيرها على وجه واحد.

والثالث : أن القصد إلى الاعتراض بيان خصوصية الحال؛ ففى قولنا : جاء - **والشمس طالعة** - زيد، أنه جاء فى حال ظهر فيه ولم يأت مختفياً، وفى قولنا : أدركتنى - والحوادث جمة - أسنة قوم ، إن الحوادث أدركتنى فى حال تكثر فيه الحوادث كثرة لاتقتصر على هذا الفاعل وإن كانت تتعلق به على وجه الخصوص، وهذا هو شأن الحال فى قولنا : جاء - **والشمس طالعة** - زيد، فإن الحال تتعلق بزيد خاصة لكنها ليست قاصرة عليه قصور الحال فى قولنا: جاء مبتسماً زيد - فالحال الاعتراضية حال للمقام. فقولنا اقتحم الجندى الميدان والرصاص منهمر، وصف للمقام الذى اقتحم فيه الجندى الميدان زماناً ومكاناً . ومن ذلك قول الشاعر :

ألم يأتيك - **والأنباء تنمى** - بما لاقت لبون بنى زياد

قال **ابن هشام** : على أن الباء زائدة فى الفاعل، ويمكن أن (يأتى، وتنمى) تنازعاً ما، فأعمل الثانى، وأضمر الفاعل فى الأول، فلا اعتراض

ولازيادة، ولكن المعنى على الأول أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمى بهذا ويغيره (**الهمع** ٣٨٧) .

قال **ابن جنى** : «**والأنباء تنمى**» اعتراض بين الفعل وفاعله وهذا أحسن مأخذاً فى الشعر، من أن يكون فى **يأتيك** ضمير من متقدم مذكور (**الخصائص** ٣٢٧/١) .

وفى **أمالى ابن الشجرى** : تقديره : **ألم يأتك النبأ** ، ودل على ذلك قوله: والأنباء تنمى (**أمالى ابن الشجرى** ٨٧/١) .

ووجه الاعتراض هنا أن الجملة تدل على حال مطلقة من ناحية دلالتها على أن هذا شأن الأنباء بوجه عام ، ومقيدة ؛ لأن إثبات الإنماء للأنباء فى ذلك المقام أو الحال يختلف عنه فى غيرها .

ومنه **الاعتراض بين الفعل ومفعوله** ، ومن ذلك قول الشاعر :

وبدلت - **و الدهر ذو تبدل** - هيفا دبوراً بالصبا والشمأل

قال **ابن جنى** : فقوله : «والدهر ذو تبدل» اعتراض بين المفعول الأول والثانى (**الخصائص** / ٣٣٦) .

والحال الاعتراضية هنا: مطلقة من حيث إن تبدل الدهر حقيقة عامة، ومقيدة من حيث إن تبدل الشاعر خاصة جاء موافقاً لهذه الحال .

ومن الاعتراض ما يأتى بين المبتدأ والخبر ، كقوله :

وفيهن -**والأيام يعثرن بالفتى**- نوادب لايمللنه ونوائحُ

والحال الاعتراضية هنا تتعلق بأن إسناد الخبر إلى المبتدأ يوافق عثر الأيام بالفتى .

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى ، كقول الشاعر :

نحن - **بنـــات طـــارق** - نمشـى علـى النمـــارق

والتقدير : نخص بنات طارق، وهو جملة فعلية فعلها مضارع مثبت يتضمن ضميراً يعود على المبتدأ، ولا فرق فيه بين المفرد والجمع ؛ لأننا لو قدرنا (**أخص**) لكان المتكلم واحداً منه .

ومنه ما يأتى بين ما أصله المبتدأ والخبر ، كقوله :

وإنى لرام نظرة قب ل التـــى لعلى -**وإن شطت نواها**- أزورها

قال **ابن هشام** : وذلك على تقدير أزورها خبر لعل، وتقدير الصلة محذوفة: أى التى أقول لعلى (**المغنى ٣٨٨**) .

وهانحن نرى جواز تقدير: «أقول» إذا كان المعنى يتضمنها كما قدرناها مع «أظن» وقد أشرنا إلى أن جملة الشرط المعترضة تقع موقع الحال سواء أصدرت باللام أم لم تصدر. ومن ذلك قول الشاعر :

لعلك - **والموعود حق لقاؤه** - بدا لك فى تلك القلوص بداء

فالاعتراض هنا بحال يصف المقام الذى ورد فيه الترجى وهى مع إطلاقها فإنها تقيد الرجاء، فلا يستوى رجاء مع العلم بأن الموعود حق لقاؤه، ورجاء لم يقيد بهذه الحال . ومن ذلك : (**همع الهوامع ٥٢/٤**) .

ياليت شعرى - **والمنى لاتنفع** - هل أغْـدُونْ يوماً وأمرى مجمعُ

قال **ابن هشام** : «إن جملة الاستفهام خبر على تأويل «شعرى» بمشعورى، لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أى موجود، أو أن ليت لاخبر لها هاهنا، إذ المعنى ليتنى أشعر،

فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذى علق عنه الاستفهام . (**المغنى** ٣٨٨) .

والاعتراض هنا وصف للحال الذى ورد فيه التمنى وهو حال يتضمن استبعاد للحدث الذى يتمنى، ليس بسبب الاعتراض ولكن بسبب مجيئ خبر الجملة الاعتراضية منفياً .

ومن ذلك الاعتراض بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله :

كأن – **وقد أتى حول كميل** – أثافيها حمامات مثـــولُ

والجملة الاعتراضية يمكن أن تأتى بين اسم كان وخبرها، فتقول كأن أثافيها – وقد أتى حول كميل حمامات. وهو من المواضع المناظرة للحال التى تأتى بين اسم كأن وخبرها عند ابن مالك. كقولنا : كأن زيداً **مقبلاً** أسد، وهى شبيهه بقولنا: كأنك –والليل حالك– بدر الدجى، والأصح أن تأتى الجملة بين اسم كأن وخبرها وهى فى البيت ضرورة شعرية يستقيم بها الوزن، وجملة – وقد أتى حول كميل، حال تقدم على صاحبه – فالمعنى كأن الأثافى فى حال مرور حول كميل حمامات مثول .

وقد قال **ابن هشام** تعليقاً على الجملة السابقة: كذا قال : قوم (أى بالاعتراض) ويمكن أن تكون هذه الجملة **حالية** تقدمت على صاحبها، وهو اسم كأن ، على حد الحال فى قوله :

كأن قلوب الطير –**رطباً ويابســاً**– لدى وكرها ا لعناب والحشف البالى

والجملة لايقاس عليها لأن الحال هنا بين اسم كان وخبرها وهى حال اعتراضية لايجوز تأخيرها عن الخبر ؛ لأنها حينئذ تكون حالاً للخبر، لو قلنا: كأن قلوب الطير لدى وكرها العناب والحشف البالى رطباً ويابساً .

ومن ذلك قول الشاعر : (**المغنى ٣٩٣، الهمع ٥٤/٤**) :

ليت - وهل **ينفع شيئاً ليتُ** ليت شباباً بوع فاشتريتُ

والجملة الثانية هنا مكتفية بنفسها، أما الجملة الأولى فإن خبرها مقدر تفسره الجملة الثانية، والمعنى : أتمنى - ولا ينفع التمنى - أتمنى شباباً بيع فاشتريته، فالاستفهام يتضمن النفى، ولهذا فإنه خبر فى المعنى وهى حال مانعة للتمنى لما تتضمه من نفى لنفعه. ومن ذلك قول زهير :

وما أدرى -**وسوف إخال أدرى**- أقوم آل حصن أم نساء

يقول **ابن هشام** : وهذا اعتراض فى أثناء اعتراض، فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدرى وجملة الاستفهام (**المغنى ٣٩٣**) .

والمعنى على هذا النحو: وما أدرى أقوم آل حصن أم نساءُ وإخال أنى سوف أدرى . فالجملة متعلقة بما قبلها، والتقديم هنا لإقامة الوزن لالنكتة نحوية أو دلالية .

وهذه الضرورات لايقاس عليها، ولاتعرف إلا بإعادة ضبط الجملة حتى لايلتبس المعنى، ومنها الاعتراض بين قد والفعل كقوله :

أخالد قد -**والله**- أوطأت عشوها- وما قائل المعروف فينا يعنفا

والأصل : قد أوطأت - والله - عشوها ، أو أخالد : والله قد أوطأت عشوها - والاعتراض بالقسم حال كما سنرى .

ومن ذلك **الاعتراض بين حرف النفى ومنفيه** كقوله :

ولا - أراها - تزال ظالمة تحدث لى نكبة وتنكؤها

والتركيب بغير ضرورة شعرية : **وأراها لاتزال ظالمة ، أو لاتزال - أراها** ظالمة ، أو لا أراها تزال ظالمة . **فالأول** : نجد أن (أراها) نصبت مفعولين، والثانى نرى الاعتراض حالاً للمتكلم، والثالثة : نجد أن النفى للفعل الأول، والثانى منفى بما المحذوفة، أى لاأراها ما تزال ظالمة، ومن ذلك قول الشاعر (لعمر أبى دهماء زالت عزيزة) أى لازالت (**همع الهوامع** ٦٦/٢) .

وقد روى **ابن هشام** الشطر بالضرورة الشعرية على هذا النحو : (فلا - **وأبى دهماء** - زالت عزيزة) . وهذا يكشف عن أن بعض النحاة يتكلفون الشواهد الشعرية لتستقيم القاعدة النحوية، وليس بالضرورة أن يكون ابن هشام هو الذى تكلف ذلك.

وقد تأتى الجملة الاعتراضية دعائية ، كقوله :

إن الثمانين - وبُلغتَها - قد أحوجت سمعى إلى ترجمان

فجملة : وبلغتها : فيها ضمير على مخاطب، وتدل عليه وفيها ضمير يعود على الثمانين، وعلى هذا يكون التقدير : اعلم أن الثمانين - مدعواً لك ببلوغها - قد أحوجت سمعى إلى ترجمان ، ومن ذلك قوله :

إن سليمى -**والله يكلؤها**- ضنت بشئ ما كان يرزؤها

وفى الجملة ضمير يعود على سلمى، ولهذا يكون التقدير: إن سليمى - مدعوا لها أن يكلأها الله - ضننت - فإن الاعتراض بالدعاء يتضمن حالاً يعود على ما يعود عليه الضمير .

وقد تأتى الجملة الاعتراضية قَسَمِيَّة، ومن ذلك قوله:

إنى - وأسطارٍ سطرن سطراً - لقائل يانصر نصر نصراً

والقسم هنا حال لأنه يتضمن فعلاً مضارعاً يعود ضميره على اسم إن والتقدير : إنى مقسماً بأسطار لقائل . ومما نسب إلى ذلك ولا أراه منه قول كثير: (انظر الخصائص ١/ ٣٤٠) :

وإنى -- وتهـــيامى بعزة بعدما تخـــليتُ مما بيننا وتخلت
لكالمرتجى ظل الغمامة كـلما تبوأ منها للمقيل اضمحلـتِ

قال **أبو على** : تهيامى بعزة جملة معترضة بين اسم إن وخبرها .

وقال **أبو الفتح** يجوز أن تكون الواو للقسم، كقولك: إنى وحبك لضنين بك، فتكون الباء متعلقة بالتهيام لابخبر محذوف (**المغنى** ٣٨٩) ومن ذلك قوله:

ذاك الذى --**وأبيك**-- يعرف مالكاً والحق يدمغ تُرّهاتِ الباطل

والفصل بين الموصول وصلته شذوذ لايقاس عليه، والاعتراض فى الأصل بين المبتدأ والخبر: ذاك وأبيك – الذى يعرف مالكاً .. وهو حال للمتكلم والتقدير : أقول: ذاك – مقسماً بأبيك .. الذى يعرف مالكاً .. وغموض العبارة ليس لما قُدر وإنما للصياغة الأساسية التى فصل فيها الشاعر بين الاسم الموصول وصلته .

ومن الاعتراض ما يأتى بين **الشرط وجوابه**، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر﴾ (**النحل** ١٠١) .

وقال **العكبرى** : قوله تعالى : ﴿والله اعلم بما ينزل﴾ : الجملة فاصلة بين إذا وجوابها ، فيجوز أن تكون حالاً، وألا يكون لها موضع (**التبيان** ٨٠٦) .

وافتراض أن لايكون لها موضع جاء من دلالة الاعتراض على الإطلاق،

وافتراض أنها فى موضع الحال جاء من تضمنها قيداً . ولكن حل الإشكال لايكون بما ذهب إليه العكبرى، بل بما افترضناه من أن مثل هذه الجملة عندما تعرب حالا محضاً تكون حالاً محضاً، أما إذا أعربت حالاً اعتراضية فإنها تتضمن الإطلاق والتقييد فى آن واحد ؛ لأن تبديل الآية مكان آية كان فى مقام علم الله بما ينزل وهو مقام مطلق، وهو مع إطلاقة يمثل قيداً لأنه لايستوى الشرط مع الجواب فى مقام علم الله بما ينزل مع الشرط والجواب فى غير ذلك، أو بلا قيد على الإطلاق. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين﴾ (**البقرة** ٢٤) .

والاعتراض حال يدل على الإطلاق، ويمثل قيداً مضافاً للشرط لأنه لايستوى الشرط مع الجواب فى حال العجز، مع الشرط والجواب فى حال القدرة، أو مع الشرط والجواب بلا قيد على الإطلاق.

فإن لن وإن كانت تفيد النفى فى الاستقبال، فإن المعنى وأنتم عاجزون عن الفعل فى الحال والاستقبال .

قال **أبو حيان** : ولما كان الأمر أمر تهكم وتعجيز أخبر أنهم ليسوا قادرين على المعارضة بقوله : ﴿ولن تفعلوا﴾ وجاء بلن وإن كان الغالب أنها تدخل على الممكن تهكماً بهم على أنها ربما تدخل على الممتنع عن الإتيان لأنه ما من شىء من الأحداث إلا يصح أن يعبر عنه بالفعل (**النهر الماد** ٤٤) .

وقد نكون قد وفينا الموضوع حقه، فقد قدمنا له بما يفيد أن الحال تأتى بين ركنى الجملة مجيئاً واجباً، وأن من الحال الجملة ما يتضمن الإطلاق والتقييد فى آن واحد، كما أشرنا فى الفصل الأول إلى أن الاعتراض بالجملة لايبرر تصنيف الجملة على أنها لا محل لها من الإعراب

وقد تبين لنا أن من الاعتراض بغير الواو ما جاء غير متضمن اعتراضاً فى الحقيقة، كما تبين لنا تكلف البعض سواء أ كانوا شعراء أم نحاة فى الاعتراض ؛ حيث وجدناهم يفصلون بين الصلة والموصول والحرف والفعل ، بل إن منهم من فصل بين المضاف والمضاف إليه . وهذا كله شاذ لايقاس عليه وليس من الفصاحة فى شىء .

obeikandl.com

obeikandl.com

٤ – الجملة المفسرة

قال **ابن مالك**، لامحل إعرابٍ للجملة المفسرة، وهى الكاشفة حقيقة ما تليه . (**تسهيل الفوائد** ١١٣) .

وقال **أبو حيان الأندلسى**: «**جملة التفسير** : هى الكاشفة ماتليه بما تفتقر إلى الكشف، وتفسر الجملة بمثلها، وقد تفسر المفرد .

وهذه لاموضع لها من الإعراب على المشهور، وقال الأستاذ **أبو على** : التحقيق على حسب ما تفسر فإن كان له موضع من الإعراب كان لها موضع من الإعراب، وإلا فلا» (**ارتشاف الضرب** ٣٧٥/٢) .

وقال **ابن هشام** : التفسيرية: **هى الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه**، والمفسرة ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير ومقرونه بأى، ومقرونة بأن .

وقال : اعلم أنه لايمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك فى موضعين: **أحدهما**: أن تكون المفسرة إنشاءاً أيضاً نحو : «أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار» . **والثانى** : أن يكون مفرداً مؤدياً معنى الجملة نحو : ﴿ أسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشراً مثلكم ﴾ (الأنبياء ٣١) .

ويقول **ابن هشام**: وقولى فى الضابط «**الفضلة**» احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ، ولها موضع بالإجماع، لأنها خبر فى الحال أو فى الأصل وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال (فى نحو : زيداً ضربته) ، فقد قيل: إنها تكون ذات محل... وهذا القيد أهملوه ولابد منه . ويقول : قولنا: إن الجملة المفسرة لامحل لها خالف فيه الشلوبين ، فزعم أنها بحسب ما تفسره (**المغنى** ٣٣٩ : ٤٠٣) .

وقد كرر **السيوطي** نفس التعريف ، **فقال** : **هي الكاشفة** لحقيقة ما تليه سواء صُدِّرت بحرف التفسير نحو : ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾ (المؤمنون ٢٧) أم لم تصدر به نحو : ﴿إن مثل عيسى كمثل آدم خلقه من تراب﴾ (آل عمران ٥٩) .

والقول إن المفسرة لامحل لها من الإعراب هو المشهور، وقال الشلوبين: إنه ليس على ظاهره، والتحقيق: أنها على حسب ما كانت تفسيراً له: فإن كان المفسر له موضع فكذلك هي، وإلا فلا . (**همع الهوامع** ٥٦/٤) .

فالجملة المفسرة تقوم بوظيفة محددة في السياق تشبه **التوكيد** أو **البدل** أو **عطف البيان**، أو **النعت** .

وإذا تأملنا ما سبق أن عرضناه في موضوع الكلام ، والجملة الاستئنافية وما يتصل بالوصل والفصل، وجدنا البلاغيين أكثر إدراكاً لوقوع الجملة المفسرة موقعاً إعرابياً .

وقد وضح بدر الدين ابن مالك الفصل بقوله : إن الجمل متى نزلت مما قبلها منزلة العارية عنه، لأنه أريد قطعها عنه، أو إبدالها منه، أو منزلة نفسه لكمال اتصالها به لكونها موضحة له، أو مبنية، أو مؤكدة لم تكن موضعاً لدخول الواو، وكذلك إذا لم يكن بينها وبين الأولى جهة جامعة لكمال انقطاعها عنها . (**المصباح** ٥٨) .

فالذى يتصل بالجملة المفسرة هو المقتضى للإبدال والمقتضى للإيضاح، والمقتضى للتأكيد . وهذا يلتقى مع تعريف الجملة المفسرة من أنها **الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه بما تفتقر إلى الكشف**. فأما ما ذكرناه فيما يتعلق بالفصل فقد لخصه بدر الدين بن مالك فقال «**وأما المقتضى للإبدال**:

كما يقولُ بدرُ الدين بن مالك :

أن يكون الكلامُ السابق غير واف بتمام المراد،والمقامُ مقامُ اعتناءٍ بشأنه،لكونه مطلوبا فى نفسه ، أو فظيعاً ، أوغريباً ، أو لطيفاً ، أو نحو ذلك ، فيعيده المتكلم بنظم أو فى منه على نية الاستئناف والقصد إلى المراد لتظهر من المجموع زيادة الاعتناء بالشأن .

ومثاله :

أقولُ له ارحلْ لا تقيمنَّ عندنا وإلا فكنْ فى السِّر والجهرِ مسلما

يقول بدر الدين : أبدل « لا تقيمن عندنا» من «ارحل» ؛ لأنه أوفى بتأدية إظهار الكراهية لإقامته من قوله «ارحل» لدلالة «لا تقيمن عندنا»على طلب تركها بالمطابقة مع التأكيد،ودلالة«ارحل»عليه بالالتزام من غير توكيد

ومنه قوله تعالى:﴿ بل قالوا مثل ما قال الأولون.قالوا أئذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أئنا لمبعوثون ﴾ [المؤمنون ٨١ / ٨٢] (١) .

ويرى محمد بن علي الجرجانى أن تعلق الجملتين هنا تعلق تكميل، وهو عنده ينقسم إلى أربعة ، أولها : أن تكون الثانية كالتأكيد للأولى، كقوله تعالى : ﴿ كأن لم يسمعها كأن فى أذنية وقرا ﴾ [لقمان ٧] .

وقوله تعالى : ﴿ واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون.وأمدكم بأنعام وبنين.وجنات وعيون ﴾ [الشعراء ١٣٢ ، ١٣٤] .

فإن الثانية مقررة لما أفادته الأولى .

ولهذا فإنه يري في قول الشاعر « ارحل لا تقيمن عندنا »

---

١ ـ المصباح : ٦١ .

أن الثانية توكيداً للأولى لأن قوله ارحل – يستلزم عدم الإقامة (**الإشارات** ١٢٣) .

وأرى أنه بدل كما ذكر ابن مالك ، لأن فيه تبييناً وتوضيحاً ، والبدل جارٍ مجرى النعت فى تكميل متبوعه توضيحاً وتخصيصاً وتوكيداً. (**همع الهوامع** ١٩٠/٥) .

ويرى **عبد القاهر** أن قوله : ﴿ إن هذا إلا ملك كريم ﴾ مشابه لقوله ﴿ ما هذا بشراً ﴾، ومداخل فى ضمنه من ثلاثة أوجه: وجهان هو فيهما شبيه بالتأكيد، ووجه هو فيه شبيه بالصفة (**الدلائل** ٢٣٠) .

ويمكننا أن نقرر أن **النحاة من البلاغيين** كانوا أكثر إدراكاً من غيرهم لوقوع الجملة المفسرة موقعاً إعرابياً، حيث لم يقصروا تفسيرهم للموقع على قالب جامد بل جعلوه يتصل بدلالة الجملة وقيامها مقام البدل أو عطف البيان اللذين يتضمنان توكيداً للمتبوع .

وقد يلقى ذلك بعض الضوء على وظيفة الجملة المفسرة، من حيث إنها تفسير وبيان لعلاقة الجملة التابعة للمتبوعة، وهى علاقة تتحدد من خلال وظيفة التابع فى الإعراب والكاشف ا لمبين لما قبله.

إن مجيئ الجملة المفسرة جملةً جعل النحاة يختلفون – لهذا السبب – فى تصنيفها : أهى بدل، أم نعت أم عطف بيان، أم توكيد والجملة فى كل هذا تابع لما قبلها ومتعلقة به، فكيف تكون الجملة كاشفة لحقيقة ما قبلها وتصنف على أنها لامحل لها من الإعراب، وكأن الجملة لأنها جملة فلا موقع لها ، لا لأنها لاتؤدى وظيفة فى السياق، وقد ذكر ابن هشام رَدَّ بعضهم .. بأنه لم يثبت الجمهور وقوع عطف البيان والبدل جملة (**قواعد الإعراب** ٤٧/٤٦) .

فالمانع هنا كما يقول **ابن هشام** مجيء الجملة المفسرة جملة ، لا لأنها لاتقوم مقام الاسم، أو اللفظ كما صرح هو ، فإذا كان الجملة تأتى تأكيداً للجملة، وتأتى صفة لمفرد، فإنه لامانع أى تأتى بدلاً من جملة أو عطف بيان لها .. أو مفسرة تابعة لها فى الإعراب .

وقد اختار **السيوطى** رأى **الشلوبين** فى إعراب الجملة المفسرة فقال: وهذا الذى قاله الشلوبين هو المختار عندى، وعليه تكون الجملة (المفسرة) عطف بيان أو بدل. (**همع الهوامع** ٥٧/٤) .

وقد مثل لها ابن هشام بقوله تعالى: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم﴾ (الأنبياء ٣) . فقال : فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، وهل هنا للنفى ثم قال: ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا ما فيه معنى القول يعمل فى الجملة، وهو قول الكوفيين: وأن تكون معمولة لقول محذوف وهو حال مثل ﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم﴾ (**الرعد** ٢٣) ، ومنه ﴿ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا﴾ (**البقرة** ٢١٤) وجوز أبو البقاء كونها حالية على إضمار قد (**التبيان**) .

ومنه : ﴿حتى إذا جاؤوك يجادلونك يقول الذين كفروا﴾ (**الأنعام** ٣٥) إن قدرت «إذا» غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك ، وإلا فهى جواب إذا ، وعليها فيجادلونك حال .

فبعض الجمل التى قيل إنها مفسرة ذكر لها النحاة موضع إعراب وقال آخرون لا موضع لها حتى وإن تضمنت معنى البدل أو عطف البيان، فإن قيل إن الجملة التفسيرية تختلف أيضاً عن هذين **التابعين** من بعض الوجوه فإنه لايمنع أن تصبح تابعاً مستقلاً لها ما للتابع من حق الإعراب فالصفة تأتى جملة ، وهى

جملة تقدر بنكرة ومجيء الجملة المفسرة جملة لايمنع إعرابها حالة خاصة للتبعية من منطلق أنها فضلة كاشفة لحقيقة ماتليه، وهذه الخاصية جزء من وظيفة التابع .. وليس كل الجمل التى قيل إنها مفسرة هى فعلاً جمل مفسرة، فإن هذا يدحضه مجيء هذه الجمل حالاً أو مقولاً للقول فى بعض المواضع .

وقد ذكر الأستاذ **محمد عبد العزيز النجار** فى التوضيح والتكميل أنه كما يبدل الفعل من الفعل – تبدل الجملة من الجملة بدل كل من كل على الصحيح، بشرط أن تكون الثانية أدل على بيان المراد وتوضيحه، نحو اقطع القمح احصده،ولايشترط فى هذا أن يشتمل على ضمير (**التوضيح** ٢/٢٠٠) .

وذكر سيبويه شاهداً تضمن بدلاً للفعل من الفعل وقد جاء هذا البدل تفسيراً فى قول بعض بنى أسد:

إن يبخلوا أو يجبنوا أو يغدروا لايحلفوا

يغدوا عليك مرجلين كأنهم لم يفعلوا

قال **سيبويه** : فقوله «يغدوا» بدل من لايحلفوا ، وغدوهم مرجلين يفسر أنهم لم يحلفوا (**الكتاب** ٣/٨٦) .

قال سيبويه سألت الأصمعى عن قوله جل وعز : ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً * يضاعف له العذاب يوم القيامة ..﴾ (**الفرقان** ٦٨ – ٦٩) ومثل ذلك من الكلام : إن تأتنا نحسن إليك، نعطك ونحمك. تفسر الإحسان بشىء هو هو، وتجعل الآخر بدلاً من الأول (**نفسه** ٨٦) .

فإذا قيل إن التبعية والإعراب للفعل فما هو شأن الجملة قلنا إن مجيء تفسيرية متضمنة فعلاً هو بدل من فعل آخر لم تحقق بدليته إلا بالمعنى العام للجملة يؤكد أن الجملة التفسيرية تابعة للجملة المفسرة فى الموقع الإعرابى

وقد ذكر ابن هشام أن المفسرة ثلاثة أقسام مجردة من حرف التفسير ومقرونة بأى ، ومقرونة بأنْ : فالمقرونة بأن كقوله

وترمينى بالطرف ، أى : أنت مذنب وتقلينى لكن إياك لا قلى

والمقرونة بأن ، نحو قوله تعالى : ﴿ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ﴾ (المؤمنون٢٣) (المغنى : ٤٠٠) .

والغريب فى الأمر أنهم جعلوا للاسم الواقع بعد أى المفسرة موقعاً : يقول ابن هشام وتقع أى حرف تفسير ، تقول «عند عسجد أى ذهب ، وغضنفر أى أسد ، وما بعد الحرف عطف بيان على ما قبلها ، لا عطف نسق .

ولا فرق بين قولنا : أنت مخلص ، أى وفى ، وقولنا أنت مخلص أى أنت وفى ، ولا فرق بين قولنا ، انهض أى قم ، وقولنا أمرته بالنهوض أى بالقيام .

ولا فرق بين هذا وبين قولنا : عندى عسجد أى ذهب ، فكل هذا عطف بيان أو بدل .

أما قوله تعالى ﴿ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ﴾ وقوله أمرته أن قم ، وكتبت إليه أن افعل فإن مذهب البصريين أن ، «أنْ المفسرة» عندهم مصدرية ، وعلى هذا تكون ما بعدها بتأويل مصدر ، وقد عرض الهروى فى كتاب «الأزهية فى علم الحروف» أمثلة لأن التفسيرية . وهى أمثلة تؤكد ما ذهب إليه البصريون وما نراه من أن للجملة التفسيرية المصدرة بأن ، موقعاً إعرابياً : يقول الهروى : والوجه الرابع من وجوه – أنْ : تكون «أن» بمعنى أى التى للعبارة والتفسير لما قبلها ، كقولك ، دعوا الناس (أن ارجعوا) المعنى أى ارجعوا قال الله تبارك وتعالى ﴿ وانطلق الملأ منهم أن امشوا ﴾ (سورة ص الآية ٦) معناه أى امشوا وقال ﴿ وما قلت إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ﴾ (المائدة : ١١٧)

وقال : ﴿ وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتى ﴾ (البقرة : ١٢٥) معناه أى طهرا بيتى وتكون فى الأمر خاصة ، ولا تجىء إلا بعد كلام تام ، لأنها تفسير .

فأما قوله أنها لا تجىء إلا بعد كلام تام فينقضه ما قدمه الهروى من شواهد : ففى قوله : دعوت الناس (أن ارجعوا) نجد أن الكلام لم يتم قبل أن وما بعدها حيث إن قوله : «ان ارجعوا» قد جاء إتماماً للمعنى ، وتفسير له .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتى ﴾ فإن المعنى قد تم بقوله أن طهرا بيتى ، والتقدير : وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل بأن طهرا بيتى ، أو بتطهير بيتى .

أما قوله تعالى : ﴿ وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم ﴾ (ص الآية ٦) فقد قدرها العكبرى : (وانطلق الملأ منهم قائلين امشوا) .

أما قوله تعالى : ﴿ ما قلت إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شىء شهيد ﴾ (المائدة : ١١٧) .

فالتقدير : ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم ، فأنْ وما بعدها عطف بيان للهاء حيث يصح وقوع القول على هذه الجملة متعدية بالباء، فيكون التقدير : ما قلت لهم إلا - بأن اعبدوا الله) إن جعلتها مفسرة لم يكن لها بد من مفسر ، والمفسر إما فعل القول ، وإما فعل الأمر وكلاهما لا وجه له، أما فعل القول فيحكى بعده الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير ، لا تقول ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله ، ولكن ما قلت لهم إلا بأن اعبدوا الله ، وأما فعل الأمر فمسند إلى ضمير الله عز وجل ، فلو فسرته باعبدوا الله ربى

وربكم لم يستقيم لأن الله تعالى لا يقول اعبدوا الله ربى وربكم .

ويرى **الزمخشرى** أن المعنى ما أمرتهم إلا أمرتنى به ، حتى يستقيم تفسيره بأن اعبدوا الله ربى وربكم ، ويجوز أن تكون أن موصولة عطف بيان للهاء لا بدلا. (**الكشاف** ١/ ٦٥٦) . وقال **سيبويه** : سألت الخليل عن قوله:

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا ... تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

قال : تلمم بدل من الفعل الأول ، أراد أن يفسر الإتيان بالإلمام (الكتاب ٣/ ٨٦) .

وقد عرضنا فى دراستنا للاستئناف شواهد من مجيء الجملة المفسرة فضلة كاشفة تقع موقع التابع على البدلية أو عطف البيان ، أو مفسرة فى موضع التابع.

فالجمة المفسرة لم تركب فى موضعها تركيب إفراد يسلبها تمام فائدتها ، بل هى فى موضع الفضلات كما عرفها النحاة الذين تعرضوا لها ، ولهذا فإن حقها هو حق الفضلات فى الإعراب .

obeikandl.com

٥- القسم وجوابه

قال **ابن مالك** القسم صريح وغير صريح . وكلاهما جملة فعلية أو اسمية . فالفعلية غير الصريحة فى الخبر ، كعلمت ووثقت ، ضمنه معناه ، وفى الطلب : كنشدتك ، وعمرتك . وأبدل من اللفظ بهذه : عمرك الله ، وقعدك الله ، وقعيدك الله ، وقعيد الله ، كما أبدل فى الصريحة من فعل المصدر أو ما بمعناه - ويضمر الفعل فى الطلب كثيرا استغناء بالمقسم به مجروراً بالباء ، ويختص الطلب بها ، وإن جر فى غيره بغيرها حذف الفعل وجوباً ، وإن حذف معًا نصب المقسم به وإن كان المقسم به «الله» جاز جر (اللفظ) بتعويض « آ » ثابت الألف ، أو « ها » محذوف الألف ، أو ثابتها ، مع وصل ألف الله وقطعها . وقد يستغنى فى التعوض يقطعها ، ويجوز جر «الله» دون عوض ولا يشارك فى ذلك ، خلافا للكوفيين ، وليس الجر فى التعويض بالعوض ، خلافاً للأخفش ومن وافقه (**تسهيل الفوائد** ١٥٠) .

وقال : المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم ، تصدر فى الإثبات بلام مفتوحة ، أو «إن» مثقلة ومخففة ، ولا يستغنى عنهما غالباً دون استطالة ، وتصدر فى الشرط الامتناعى بـ «لو» أو «لولا» وفى النفى بـ «ما» أو «لا» أو «إن» ، وقد تصدر بـ «لن» أو «لم» وتصدر فى الطلب بفعله أو بأداته ، أو بإلا ، أو لما بمعناها . وقد تدخل اللام على «ما» النافية اضطراراً . وإن كان أو الجملة مضارعًا مثبتاً مستقبلاً غير مقارن حرف التنفيس ، ولا مقدم معموله لم تغنه اللام غالبًا عن نون التوكيد . وقد يستغنى بها عن اللام وقد يؤكد المنفى بلا (**تسهيل الفوائد** ١٥٢) .

وقال **ابن السراج** : «أدوات القسم والمقسم به خمس : الواو والباء والتاء واللام ومن . فأكثرها الواو ، ثم الباء ، وهما يدخلان على محلوفٍ تقول : والله

لأفعلن فالأصل الباء (**الأصول** ٤٣٠) .

وقال **ابن السراج** : «قال **الخليل** : جئتَ بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف به بالباء ، إلا أن الفعل يجيء مضمراً ، يعنى أنك إذا قلت : والله لأفعلن ، وبالله لأفعلن فقد أضمرت : أحلف وأقسم، وما أشبهه ، مما لا يتعدى إلا بحرف والقسم فى الكلام إنما تجىء به للتوكيد، وهو وحده لا معنى له ، لو قلت : والله ، وسكت ، أو : بالله ، ووقفت لم يكن لذلك معنى حتى تقسم على أمرٍ من الأمور ، وكذا إن أظهرت الفعل وأنت تريد القسم فقلت : أشهد بالله ، وأقسم بالله ، فلفظه لفظ الخبر إلا أنه مضمر بما يؤكده (**الأصول** ٤٣١ ، وانظر **الكتاب** ٣/ ٤٩٥) .

وقال **أبو حيان** : «القسم جملة يؤكد بها جملة أخرى خبرية غير تعجبية، وأعنى بجملة : فى اللفظ ، نحو : أقسمت بالله ، أو فى التقدير ، نحو: بالله ، أى : أقسمت بالله .

وقال **الحيدرة اليمنى** : القسم ينقسم إلى ضربين : ضرب منه يكون بأداة ، وضرب منه يكون بغير أداة ، فالذى يكون بغير أداة ضربان : **أحدهما** : مبتدأ وخبر ظاهران ، وهو قول القائل : عليه عهد الله ، ، ملكه فى سبيل الله ، وامرأته طالق ، وما أشبهه لا يجوز فيه الرفع ، والضرب الثانى : مبتدأ ظاهره ، وخبره محذوف ، وهو قولهم : يمين الله ، وأمانته ، وعهد الله ، وميثاقه ، والمعنى يمين الله لازمة له ، أو أمانته ، أو أمانة الله ، وعهد الله ، وميثاقه عليه ، فهذا أو شبهه يجوز فيه وجهان : الرفع كما مثلنا ، والنصب على تقدير فعل محذوف ، كأنه يقول : ألزم نفسى يمين الله وأمانته ، قال امرؤ القيس :

فقلت : يمينَ الله أبرحُ قاعداً ولو قَطَعُوا رأسى لديكم وأوصالى

والضرب الثانى : الذى يكون بأداة يكون مجروراً أبداً بحرف الجر ، نحو : والله لأفعلن ، وتالله لا فعلت كذا ، ولابد للقسم من جواب ، وقد يجاب بأربعة أحرف : إن واللام فى الإيجاب ، مثل : والله إنك فاعل ، وتالله لتفعلن . قال تعالى : ﴿ فوورب السماء والأرض إنه لحق ﴾ (الذاريات : ٢٣) ، وقال : ﴿ فوربك لنحشرنهم والشياطين ﴾ (مريم : ٦٨) وما ، ولا فى النفى ، قال تعالى : ﴿ قالوا والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ (الأنعام : ٢٣) . وقال : ﴿ فلا وربك لا يؤمون حتى يحكموك ﴾ (النساء : ٦٥) . ويجوز حذف حرف النفى . ولا يجوز حذف حرفى الإيجاب غالباً . قال الله تعالى : ﴿ تالله تفتؤ تذكر يوسف ﴾ (يوسف : ٨٥) أى لا تفتأ .

وقال **ابن عصفور** : **القسم** : جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية ... وقولنا : كلتاهما خبرية ، يعنى أن جملة القسم والجواب إذا اجتمعتا كان كل منهما كلام محتمل للصدق والكذب ، نحو : و الله ليقومن زيد ، ألا ترى أنه يحتمل أن يكون الكلام صادقاً وأن يكون كاذباً (**شرح جمل الزجاجى** ٥٢٠) .

وقال **ابن جنى** : وقد عقدت العرب جملة القسم ، من المبتدأ والخبر فقالت : لعمرك لأقومن ، ولأيمن الله لأذهبن .فعمرك : مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، والتقدير : لعمرك ما أحلف به . وقولك : (لأقومن) جواب القسم ، وليس بخبر المبتدأ ، ولكن صار طول الكلام بجواب القسم – **عوضاً عن خبر المبتدأ** (**اللمع فى العربية** ٢٤٥) .

وقال **ابن الأنبارى** : فإن قيل فلم جعلوا جواب القسم باللام ، وإن ، وما ، ولا ؟ قيل : لأن القسم وجوابه – لما كانا جملتين والجمل تقوم بنفسها، وإنما تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى ، برابطة بينه وبين جوابه ، وجوابه لا

يخلو إما أن يكون موجباً أو منفياً جعلوا الرابطة بينهما بأربعة أحرف ، حرفين للإيجاب ، وهم : اللام وإن ، وحرفين للنفى وهما : لا ، وما (**أسرار اللغة** ٢٧٧/ ٢٧٨ .

وقال **المحلى** : والغالب فى جواب القسم أن يكون جملة فعلية متضمنة للمقسم عليه ، والمقسم عليه هو الذى يؤكد إثباته أو نفيه بالجملة القسمية (**مفتاح الإعراب** ٩٠) .

وقال **الصّميرى** : «وقوله : أقسمت لأفعلن ، وأقسم لأفعلن ، وأذهبن ، وأحلف لأذهبن ، وأشهد لأفعلن ، فيكون جميع ذلك بمنزلة : والله لأفعلن ، وإن كان لفظه لفظ الخبر ، كما تقول فى الدعاء غفر الله لك ، فلفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء، ... قال الله عز وجل: ﴿ والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾. وقال النابغة :

فحلفت يا زرع بن عمرو إنه مما يشق على العدو ضرارى

فلفظه لفظ الخبر ، ومعناه القسم ، والتقدير فى هذا كله : أقسمت بالله، وحلفت بالله ، وأحلف بالله ، وأشهد بالله . إلا أنهم يحذفون لدلالة الكلام عليه ... وتقول : قسما لأفعلن ، ويميناً لأذهبن ، على إضمار الفعل ، كأنك قلت أقسم ، وقد يحذفون هذا الفعل مع المقسم به جميعاً ، ويقتصرون على جواب القسم ، كقولك : لأقومن ولأفعلن ، والمعنى : والله لأقومن ، والله لأفعلن ، وكل هذا اختصار وإيجاز لدلالة الكلام على المراد ، كما فى قوله : ﴿ لأقطعن أيديكم وأرجلكم ﴾ (الأعراف ١٣٤) . فجاء بجواب القسم (**التبصرة والتذكرة** ٤٥١) .

وقال **ابن يعيش** : وعقد الخبر خلاف عقد القسم ، لأنك إذا قلت

أحلف بالله على سبيل الخبر ، كان بمنزلة العدة ، كأنك ستحلف وكذلك إذا قلت حلفت بالله ، أو أقسم ، ونويت القسم – كنت مقسماً ولم تكن مخبراً ، إلا أنها وإن كانت جملة بلفظ الخبر ، والجملة عبارة عن كل كلام مستقل ، فإن الجملة لا تستقل بنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه ، نحو : أقسم بالله لأفعلن ولو قلت : أقسم بالله ، وسكت ، لم يجز ، لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط ، وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر ، وهو قولك : لأفعلن ، وأكدته بقولك : أحلف بالله . (**شرح المفصل** ٩/ ٩٠) .

وقال **ابن يعيش** : اعلم أنه لما كان كل واحد من القسم والمقسم عليه جملة ، والجملة عبارة عن كل كلام مستقل قائم بنفسه ، وكانت إحداهما لها تعلق بالأخرى ، لم يكن بد من روابط تربط إحداهما بالأخرى كربط حرف الشرط بالجزاء ، فجُعِل للإيجاب حرفان وهما اللام ، وإن ، وجُعِل للنفى حرفان وهما ما ولا ، وإنما وجب لهذه الحروف أن تقع جواباً للقسم لأنها يستأنف بها الكلام ، ولذلك لم تقع الفاء جواباً للقسم لأنه لا يستأنف الكلام بها . فأما اللام ، فتدخل على الأسماء والأفعال ، فإذا دخلت على الأسماء فما بعدها مبتدأ وخبر ، كقولك : لزيد أفضل من عمرو . وإذا دخلت على الفعل المضارع لزم آخر الفعل النون الخفيفة أو الثقيلة ، كقولك : والله **لتضربنّ** عمراً . ووالله **لتضربينْ** عمراً (**شرح المفصل** ٩/ ٩٦) .

وقال **الشيخ خالد الأزهرى** : (وحروف القسم من حروف الجر وسميت حروف الجر حروف القسم لدخولها على المقسم به .... وهى: **الباء** ، نحو : بالله لأفعلن كذا . فالباء : حرف جر وقسم ، والله : مقسم به . والجار والمجرور : متعلق بالفعل المحذوف وهو أقسم بالله . واللام فى لأفعلن : فى جواب القسم للتأكيد – وأفعلن فعل وفاعل جواب القسم .

و- **واو القسم** : تكون عند حذف الفعل الذى يكون للقسم فلا يقال : أقسمت والله ، وذلك لكثرة استعمال واو القسم ، فتدل على فعل القسم . فهى أكثر استعمالاً من أصلها - أعنى : الباء وتكون مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله تعالى نحو : والله لأفعلن. أو غير اسم الله تعالى نحو: ﴿ يس والقرآن الحكيم ﴾ (يسن ١/ ٢) .

وتاء القسم . وهى مختصة بلفظ الله تعالى ، نحو : تالله لأفعلن ، فلا يقال : تالرحمن ، وتالرحيم . وأما ما جاء فى قولهم ترب الكعبة - فشاذ . (**شرح العوامل** ١٣٩/ ١٤٠) .

وقد ذكر **ابن هشام** من الجمل التى لا محل لها من الإعراب الجملة المجاب بها القسم ، نحو : ﴿ والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين ﴾ (**يس** : ٢) .

فهو يرى أن جملة : ﴿ إنك لمن المرسلين ﴾ لا موضع لها من الإعراب لأنها لا تقع موقع المفرد ، أو لايقع المفرد موضعها . (**المغنى** ٤٠٧) .

وأرى أن الجواب هنا ، خبر للمتبدأ أو يسد مسد الخبر ، أو هو نظير للخبر يستحق الرفع ، وجملة القسم مرفوعة على الابتداء لتعلقها بما بعدها ، والتقدير: قسمى بالقرآن الكريم إنك لمن المرسلين .

وقد ذكرنا أن **ابن جنى** يرى أن جواب القسم عوض عن الخبر . (**اللمع** ٢٤٥) .

كما رأينا **ابن يعيش** يقول : لو قلت : أقسم بالله ، وسكت لم يجز ، لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط ، وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر ، وهو قولك : لأفعلن ، رأكدته بقولك : أحلف بالله (**شرح المفصل** ٩/ ٩٩) .

وقد أشرنا إلى ما قاله **عبد القاهر** من أن «الرفع موضوع لما لا يستغنى من الكلام» (**شرح الجمل** ٢٦٣) .

ولا شك أن الجواب هنا فى مقام العمدة ، وهو فى موضع لا يستغنى الكلام عنه كما أشار **ابن يعيش** وغيره ، ومن ثم فإن القول بأن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب قول بعيد عن الصواب - لما قلنا ، ولأن جملة جواب القسم جملة مفيدة مستقلة قائمة بذاتها بدليل حاجتها إلى رابط يربطها مع جملة القسم ، ومن ثم فهى بعيدة عن مماثلة الحرف من حيث نقصانه المعنوى عن الاسم وعن الفعل ، وسواء أكان القسم جملة فعلية أو جملة اسمية فهو فى محل رفع على الابتداء ؛ لأن الجملة هنا فى مقام المفرد لحاجتها إلى تمام الفائدة بالإسناد وليس بالسبك أو التركيب .

وقد أعرب العكبرى الجواب خبراً فى قوله تعالى : ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه﴾ (**آل عمران** : ٨١) ، فقال : وفى الخبر وجهان : أحدهما من كتاب وحكمة ، أى الذى أوتيتموه من الكتاب ، والنكرة هنا كالمعرفة ، والثانى الخبر لتؤمنن به والهاء عائدة على المبتدأ ، واللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم فى المعنى (**إملاء ما من به الرحمن** ١/ ١٤١) .

ومن الأدلة على مجىء جملة القسم خبرية ما ذهب إليه سيبويه حيث قال: واعلم أنك إذا أخبر عن غيرك أنه أكد على نفسه أو على غيره ، فالفعل يجرى مجراه حيث حلفت أنت ، وذلك قولك : أقسم ليفعلن واستخلفه ليفعلن، وحلف ليفعلن ذلك ، وأخذ عليه لا يفعل ذلك أبداً ، وذلك أنه أعطاه من نفسه فى هذا الموضع مثل ما أعطيت أنت من نفسك حين حلفت ، كأنك قلت حين أقسم ليفعلن : قال: والله ليفعلن، وحين استحلفه ليفعلن، قال له :

والله ليفعلن ومثل ذلك قوله تعالى جده : ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا الله ﴾ (البقرة : ٨٣) (الكتاب جـ ٢/ ١٠٦) .

فالجواب فى كل ذلك فى موضع الخبر .

أو هو فى موضع رفع جواب القسم الذى يسد مسد الخبر ، من حيث إن الجواب عمدة فى التركيب حيث يطلبه ولا يتم التركيب إلا به .

* * *

obeikandl.com

٦- الشـــرط

جاء فى كشاف اصطلاحات الفنون «**الشرط** فى اللغة العقد وتعليق شيء على شيء ... **والشرط** إلزام الشيء والتزامه ، ونقل فى **الاصطلاح** إلى تعليق حصول مضمون جملة بحصول أخرى وحروف الشرط هى الحروف الدالة على التعليق . **والشرط فى اصطلاح النحاة** : ما دخل عليه شيء من الأدوات المخصوصة الدالة على سببية الأول ومسببية الثانى ذهناً أو خارجاً ، سواء كان علة للجزاء مثل : إنْ كان النهارُ موجوداً فالشمس طالعةٌ أو غير ذلك مثل : إن دخلتِ الدار فأنت طالق ، قيل مقصودهم بالسبب مجرد التوصل فى اعتقاد المتكلم ، ولو ادعاءً فيؤول إلى الملازم الادعائية ، ألا ترى إلى قولك . إن تشتمنى أكرمك ، فإن الشتم ليس سبباً حقيقياً للإكرام ، ولا الإكرام سبباً حقيقياً له ، لا خارجاً ، ولا ذهناً ، لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما إظهاراً لمكارم الأخلاق . **والشرطية** عند النحاة هى الجملة المصدرة بأداة شرط ، فعلى هذا ، الشرطية : هى مجموعة الشرط والجزاء . . (**كشف اصطلاحات الفنون** ٤/ ١٢٠)

وأدوات الشرط تنقسم ثلاثة أقسام : حروف ، وظروف ، وأسماء غير ظروف . وقد اختلف النحاة فى تصنيف الأدوات فمنهم من جعل (إن) هى الحرف فقط ، وهناك من أضاف إليها إذما ، ومهما ، وإما

وقد رجحوا كون مهما اسماً له محل من الإعراب بدليل عود الضمير إليها فى قول الله تعالى : ﴿ مهما تأتنا به ﴾ (**الأعراف** : ١٣٢)

والظروف ستة : أين ، وأنّى ، ومتى ، وحيثما ، وإذا، وقد ضمّ بعضهم (ما) للظروف . **والأسماء أربعة** : من ، وما ، وأى ، وكيفما

والحروف شرط فى كل شيء لأنها أصل فى الباب ، **وأين** شرط فى

المكان ، **وأنّى** شرط فى الجهة ، **ومتى** شرط فى زمان مبهم ، وحيثما شرط فى مكان ، **وإذما** - عند البعض - حرف بمعنى إن ، وعند البعض شرط فى زمان ، **وإذا** شرط فى الزمان أيضا وقال بعض النحاة لا يشترط بها إلا فى الشعر خاصة ، لأن إذا لا تكون إلا مضافة إلى الفعل الذى بعدها ، فإذا شرط بها عمل بها الفعل الذى أضيفت إليه ، والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف شيئاً ، ولذلك لم يُجزَ به إلا فى الشعر ، لأنه موضع ضرورة

ومَنْ : شرط فيمن يعقل خاصة . وما : شرط فيما لا يعقل (وغيره) ، **وأى** : شرط فيما يعقل ، وفيما لا يعقل وكيفما : شرط فى الحال ، فإذا قال : كيفما تصنع أصنع ، فكأنه قال : على أى حالة تصنع أصنع

وجميع الظروف مبنية لتضمنها حرف الشرط ، سوى «أى» فإنها معربة يتبين فيها الإعراب لعمومها وتمكنها ، وذلك أنها تدخل فى مواضع حروف الشرط كلها على اختلاف معانيها ، ولا يعمل فى جميع الشرطيات إلا فعل الشرط ، ولا تكون معمولة لما قبلها أبداً قال تعالى : ﴿ أيًا ما تدعو فله الأسماء الحسنى﴾ (**الإسراء**: ١١٠) (**انظر كشف المشكل فى النحو** ٦٠٠/ ٦٠٣) .

يقول **ابن الأنبارى** : إنّ «إنْ» عملت الجزم فى الفعل المضارع ، قيل : إنّما عملت لاختصاصها ، وعملت الجزم لأنها تقتضى جُمْلَتَى الشرط والجزاء ، فلطول ما تقتضيه اختير لها الجزم ، لأنه حذف وتخفيف ، فأما ما عدا (إنْ) من الألفاظ التى تجازى بها نحو «من ، وما ، وأى ، ومهما ، ومتى ، وأين ، وأيان وحيثما، وإذما – فإنما عملت لأنها قامت مقام إنْ ، ما عدا أيًا

فإن قيل : فما العامل فى جواب الشرط ؟ قيل اختلف النحويون فى ذلك،

فذهب بعض النحاة إلى أن العامل فيه حرف الشرط كما يعمل فى فعل الشرط، وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط ... (**أسرار اللغة** ٣٣٦/ ٣٣٧) .

ومن حروف الشرط «**لو**» وهو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ، واستعمالها فى المضى غالباً ، فلذا لم يجزم إلا اضطراراً ، وزعم اطراد ذلك على لغة . وإن وليها اسم فهو معمول فعل مضمر مفسر فظاهر بعد الاسم ، وربما وليها اسمها مرفوعاً ، وإن وليها أنَّ لم يلزم كون خبرها فعلا ، خلافاً لزاعمى ذلك .

وجوابها فى الغالب فعل مجزوم بلم ، أو ماضٍ منفى بما ومثبت مقرون غالباً بلام مفتوحة لا تحذف غالباً إلا فى صلة . (**تسهيل الفوائد** ٢٤٠) .

وانفردت لو بمباشرة «أنَّ» كقوله تعالى : ﴿ ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم ﴾ (**الحجرات** : ٥) .

وهو كثير واختلف فى موضع «أنْ» بعد «لو» ، فذهب سيبويه إلى أنها فى موضع رفع بالابتداء . وشبه شذوذ ذلك بانتصاب «غدوة» بعد كون ، وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وكثير من النحويين إلى أنها فاعل بفعل مقدر ، تقديره: لو ثبت أنهم هم وهو أقيس، إبقاءاً للاختصاص. (**الجنى الدانى** ٢٧/ ٢٨٠) .

ومن حروف الشرط : «**لولا**» وهى حرف امتناع لوجوب أو لوجود .

وقال المرادى : الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التى تدخل عليها ، فإن كانت الجملتان موجبتين فهى حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك : لولا زيد لأحسنت إليك ، فالإحسان امتنع لوجود زيد . وإن كانتا منفيتين فهى حرف

وجوب لامتناع : نحو : لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا موجبة ومنفية فهى حرف وجوب لوجوب ، نحو : لولا زيد لم أحسن إليك، وإن كانتا منفية وموجبة فهى حرف امتناع لامتناع ، نحو : لولا عدم قيام زيد لأحسنت إليك . (الجنى الدانى ٩٥٧/ ٩٥٨) .

وذكر **الرمانى وابن الشجرى والشلوبين** إلى أن الخبر بعد لولا ليس بواجب الحذف على الإطلاق ، بل فيه تفصيل ، وهو أنه إن كان كوناً مطلقاً غير مقيد ، وجب حذفه ، وإن كان مقيداً لا دليل يدل عليه وجب إثباته : كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة – رضى الله عنها – : «لولا قومك حديثو عهد بكفرٍ لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم» (**البخارى كتاب العلم** : ٤٨).

وإن كان مقيداً وله دليل يدل عليه جاز إثباته وحذفه كقولك : لولا أنصار زيد لهلك (**الجنى الدانى** ٦٠/ ٦٠١) .

ويجمع أكثر النحاة على أن «**الشرطية**» مستقلة فى عمل الجزم .. بخلاف كلمات الشرط غير «إنْ» الشرطية – فإنها إنما تجزم الفعلين لتضمنها معنى «إنْ» ولنيابتها عنها ، لأنها مضمرة بعد هذه الكلمات (**العوامل المائة** ٢١٦) .

وقال **ابن الحكم** : «**إنْ**» حرف وهى أُمّ الباب ، وما سواه من الجوازم الشرطية فأسماء تتضمن معناها منها أسماء ليست بظروف وهى من وما وأى ومهما ، ومنها أسماء هى ظروف ، وتنقسم ثلاثة أقسام قسم يستعمل مع ما ، ومجرداً عنها وهو أين وأينما ومتى ، ومتى ما ، وقسم لا يستعمل مع ما وهو أنى ، وقسم لا يستعمل إلا مع ما وهو حيث ما ، وإذ ما ، وقد يستعمل أيضا فى الظروف ، فيكون داخلاً فى هذا القسم . وإذا وكلما قد يجازى بهما ، إلا أنه

لا ينجزم بهما المضارع .. أما **إن** فدلالتها على الشرط أبسط وأقوى وأعم . فلذلك جعلناها أم الباب . يدلك على البساطة أنك إذا اعتبرت معنى ما سوى «إن» من الجوازم الشرطية وجدته مركباً من معنى «إنْ» وزيادة معه ، فَمَنْ : معناه كل ذى علم إن ، **وما** : معناه كل شيء إن . ويدلك على القوة أنك تعملها مقدرة فى جواب ما سوى الجازم من الكلام ، ولا يعمل ما سواها ، مقدراً بوجه من الوجوه ، وأيضا يفصل بينهما وبين الشرط الظاهر بالاسم فى نحو قوله تعالى: ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ﴾ (**الحجرات** ٩) ولا يجوز ذلك فى غيرها من الجوازم الشرطية إلا عند الضرورة .

(أما **أسماء الشرط** : مَنْ ، وما ، أى ، فإن قيل كيف تكون هذه الأسماء عاملة فى الأفعال هنا ، ونحن نجد فيها ما يعمل فيه هذه الأفعال كما فى قوله تعالى : ﴿ وما تقدموا لأنفسكم ﴾ فما فى موضع نصب بوقوع تقدموا عليه ، وحكمه حكم المبتدأ فى اقتضائه للضمير الذى يعود إليه فى الجزاء ... فالجواب أن كل واحد من الاسم الشرطى والفعل المنجزم به فاعل فى هذا المثال ومنفعل ، لكن من جهتين مختلفتين ، فالجهة التى بها الاسم فاعل أعنى جهة المجازاة هى التى بها الفعل منفعل ، والجهة التى بها الاسم منفعل أعنى جهة وقوع الفعل عليه هى التى بها الفعل فاعل ، وإذا اختلف فيهما جهتا الفعل والانفعال لم يلزم التمانع بينهما (**المستوفى** ٢/ ١٨٦) .

وقال **ابن الحكم** : ولا شك أن الفائدة فى نحو قول القائل (من يعطنى أشكرْه) ينتظمها التالى دون المقدم فهل يجوز أن يكون المقدم مكملاً للاسم الشرطى والتالى وحده خبراً عنه كما فى قول القائل الذى يعطينى أشكره ، قلنا الفرق بين الشرطى من الأسماء ، والموصول فيها ، أن الموصول يحتاج إلى الصلة لتكملته ، فإذا استوفى الصلة كان الإخبار عنه فى المثال مطلقاً غير مشروط ،

والشرطى لا يحتاج إلى شىء يكمله لكن الحكم عليه يكون مشروطاً غير مطلق، وهذه الأسماء الثلاثة التى هى (من وما وأى) قد تستعمل أيضاً موصولات ولا فرق بين الحالين إلا من هذه الجهة (**المستوفى** ٢/ ٨٧) .

وقال **السيوطى** : قال **ابن إياز** فى (**شرح الفصول**) إنما ضمنوا بعض الأسماء معانى الحروف طلباً للاختصار ، ألا ترى أنك لو لم تأت بمن وأردت الشرط على الأناسى لم تقدر أن تفى بالمعنى الذى تفى به «مَنْ» لأنك إذا قلت : من يقم أقم معه ، استغرقت ذوى العلم ، ولو جئت بإن لاحتجت أن تذكر الأسماء : إن يقم زيد ، وعمر ، وبكر ، وتزيد على ذلك ، ولا تستغرق الجنس (**الأشباه والنظائر** ١/ ٣٦) .

ولا شك أن القول بأن الشرط والجزاء يقعان خبراً للمبتدأ معاً ليس صواباً لأن الشرط تأسيس للجواب وهما ليسا معاً تأسيساً على الأداة حتى يكونا مسندين إليها .

يقول **ابن السراج** : (حرف الجزاء «إن» الخفيفة ، ويقال لها أم الجزاء ، وذلك قولك : إن تأتنى آتك ، وإن تقم أقم ، فقولك «إن تأتنى» شرط ، و آتك : جوابه . ولابد للشرط من جواب ، وإلا لم يتم الكلام ، **وهو نظير المبتدأ الذى لابد له من خبر** ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد ، لم يكن كلاماً ، يقال فيه صدق ولا كذب ، فإن قلت منطلق ، تم الكلام ، فكذلك إذا قلت : إن تأتنى ، لم يكن كلاماً ، حتى تقول : آتك ، وما أشبه ، وحق «إنْ» فى الجزاء أن يليها المستقبل من الفعل ، لأنك إنما تشترط فيما يأتى أن يقع شىء لوقوع غيره (**الأصول** ٢/ ١٥٨) .

وقال **أبو حيان الأندلسى** : **جواب الشرط كخبر المبتدأ** ، فلا يكون إلا بما يفيد (**ارتشاف الضرب** ٢/ ٥٦٥) .

وقال الشيخ **خالد الأزهرى** : إذا قلت : من يكرمنى أكرمه كان محل «من» مرفوعاً بالابتداء على تأويل : أى إنسان يكرمنى أكرمه وقال بعضهم : إن الخبر فى قولك : من يكرمنى أكرمه – هى الجملة الجزائية وحدها ، أعنى : «أكرمه» والجملة الشرطية لا يجوز أن تكون خبراً ، لكنها فى صلة الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد – لأنها صفة لها . وقال بعضهم إن الخبر هما الجملتان جميعاً ، كأنك قلت إنسان ما ، إن يكرمنى أكرمه (**شرح العوامل** ٢١٨) .

ولا شك أن التقدير الأخير فيه نظر من عدة أوجه : الأول : أن التقدير يجب أن يراعى صدارة أداة الشرط ، فيكون التقدير : إن إنسان ما يكرمنى أكرمه . بمعنى : إن أى إنسان يكرمنى أكرمه . وعلى هذا يكون الجواب هو الخبر ، حيث يكون جملة الشرط صفة للنكرة التى قبله . الثانى : أن قوله إنسان ما إن يكرمنى أكرمه ، أفاد مجرد الإخبار عن المبتدأ ، لا مطلق الشرط . الثالث : أننا حتى لو سلمنا بصواب التقدير لكان حرف الشرط مع فعل الشرط – اعتراضاً وكان الجواب خبراً عن المبتدأ ، وكان الاعتراض مكملاً لما فى المبتدأ من نقص معنوى . الرابع : أن من الشرطية ليست نكرة مبهمة وإلا كانت جملة الشرط لها وهو ما لم يقل به أحد ، وإذا صح كانت جملة الجواب خبراً .

وقد أشار **ابن هشام** إلى ما أشار إليه غيره فقال : من يكرمنى أكرمه من فيها مبتدأ ، وخبر الشرطية ، الجملة أو الثانية ، على خلاف فى ذلك .

ولا شك أن «من» الشرطية ، من المعارف المبهمة لأنها بمعنى الذى ، وحيث إنها مبهمة ، فإنها تحتاج إلى ما يزيل الإبهام ، ويتمم النقص المترتب على ذلك الإبهام ، وفعل الشرط هو الذى يزيل الإبهام ويتمم «من» الشرطية ، مثل صلة الموصول مع الاسم الموصول بحيث يؤهل الشرط لأن يسند إليه الجواب .

ويفرق **النحاة** بين السبك فى صلة الموصول الاسمى والحرفى والتركيب فى جملة الشرط الحرفى والاسمى . فقوله تعالى : ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ يؤول الموصول الحرفى مع الفعل بمصدر تقديره : صيامكم خير لكم . أما قراءة ﴿ وإن تصوموا خير لكم ﴾ ، فإنهم لا يقولون بسبك إن مع جملة الشرط مع أنهما لا يتمان إلا معاً ، كما يفرقون بين الخبر فى الأولى والثانية ، فالخبر فى الأولى مفرد وهو «خير» والخبر فى الثانية جملة وتقديره «فهو خير لكم» .

والسيوطى فى الأشباه والنظائر لا يقصر السبك على الموصول وصلته سواء أكانت الموصولات حروفاً أم أسماء بل يتجاوز ذلك إلى سبك الاسم مع الفعل بغير حرف سابك .

فيقول سبك الاسم مع الفعل بغير حرف سابك فيه نظائر منها إضافة الزمان إلى الفعل وهو فى الحقيقة إلى المصدر . نحو : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ (**الأشباه** ١/ ٢٥٣) .

ومنها وقوع الفعل فى باب التسوية والمراد به المصدر ، نحو : سواء على أقمت أو قعدت . ومنها وقوع المضارع بعد الفاء والواو فى الأجوبة الثمانية نحو : ما تأتينا فتحدثنا ، أى : ما يكون منك إتيان فحديث : فالفعل الذى قبل الفاء فى تأويل المصدر ولهذا صح النصب على إضمار «أن» ليكون من عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم ، ومن ثم امتنع الفصل والنصب ، فى نحو : ما زيد يكرم فيكرمه أحياناً . يريد : ما تريد يكرم أخانا فيكرمه لأنه كما تقدر معطوف على مصدر متوهم من سبك يكرم ، فكما لم يجز أن يفصل بين المصدر ومعموله ، فكذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله ، لأن يكرم فى تقدير المصدر (**الأشباه والنظائر** ١/ ٢٥٣) فالمعنى فى قوله سواء أقمت أم قعدت : سواء على قيامك أم قعودك ، والسبك بدون سابك ظاهر .

والسبك فى الأمثلة يكون بحرف مع الفعل ، سواء أكان الحرف ظاهراً أم مقدرا ، والتقدير يكون لما يقتضيه المعنى .

ولا شك أن المؤول لا يتطابق تماماً مع المعنى قبل التأويل سواء أكان ذلك فيما ذكرنا أو عند تأويل جملتى الشرط والجزاء إن دلالة جملة الشرط قبل تأويلها بمفرد يختلف عن دلالة الجملة نفسها بعد تأويلها بمفرد ، ويمكننا تأمل الجمل الآتية : ١- من يجتهد ينجح . ٢- إن تجتهد تنجح . ٣- أن تجتهد تنجح .

تجد أن تأويل الأولى : المجتهد ينجح ، والثانية اجتهادك نجاح لك ، والثالثة اجتهادك نجاح لك . فنحن نلاحظ أن المعنى بعد التأويل لا يتطابق مع المعنى قبل التأويل سواء مع «إن» الشرطية» أو «أن» المصدرية وليس ذلك قاصراً على جملتى الشرط بل يتصل بالمصدر . يقول **السهيلى** : «أن» مع الفعل بتأويل المصدر فإن قيل فهلا اكتفى بالمصدر واستغنى به عن أن «لأنه أخصر؟ والجواب أن فى دخول «أن» ثلاث فوائد: **إحداها** : أن الحدث قد يكون فيما مضى وفيما هو آت ، وليس فى صيغته ما يدل على معنى الاستقبال فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع «أن» ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان. **الثانية** : أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه، ففيها تخصين للمعنى من الإشكال ، وتخليص له من شوائب الاحتمال. وذلك أنك إذا قلت «أعجبنى قدومك» احتمل الكلام معانى منها أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك صفة من صفاته وهيآته ، وإن كان لايوصف فى الحقيقة بصفات ، ولكنها عبارة عن كيفات، واحتمل أيضاً أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطؤه، أو حالة من حالاته، فإذا قلت أعجبنى أن قدمت، كانت على الفعل «أن» بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمال المتصورة فى الأذهان . (**نتائج الفكر** ١٢٦/١٢٧) .

وأما ما قاله سيبويه من أن القول فى الشرط كالقول فى الاستفهام -فإن فيه نظراً، يقول سيبويه: إنك إذا استفهمت لم يجعل ما بعده صلة. فالوجه أن تقول الفعل ليس فى الجزاء بصلة لما قبله، كما أنه فى حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله، وإذا قلت : حيثما تكن أكن فليس بصلة لما قبله، كما أنك إذا قلت : أين تكون ؟ وأنت تستفهم فليس الفعل بصلة لما قبله، فهذا فى الجزاء ليس بصلة لما قبله، ويقول من يضربك؟ فى الاستفهام وفى الجزاء: من يضربك احترمه / فالفعل فيها غير صلة (**الكتاب** ٥٩/٣) .

وهذا لايتفق وطبيعة التركيب فى الشرط وفى الاستفهام. ففى الاستفهام نجد الجملة التى دخلت عليها أداة الاستفهام تامة الفائدة مكتفية بنفسها . كما فى قولنا : أنجح الطالب ؟ أما فى الجملة الشرطية فإن الجملة التى تدخل عليها أداة الشرط تسلبها هذه الأداة تمام فائدتها ، وتصبح طالبة للجواب الذى تتم به فائدتها ، وقد استشهد كل النحاة على الجملة غير المفيدة بالجملة التى دخل عليها حرف الشرط فسلبها الفائدة كما أشرنا، فإذا قلنا : يجتهد الطالب نجد أنها مكتفية بنفسها وإذا قلنا : إن يجتهد الطالب. نجد أن أداة الشرط قد سلبت الجملة تمامها، فطلبت الجواب الذى تتم به الفائدة، ولابد لهذا من القول بأن أداة الشرط مع جملة الشرط تعادل المفرد ، أو المسند إليه ، وسواء أكانت جملة الشرط مضافة إلى اسم الشرط أم صلة أم شبيهة بالصلة فإن الأداة مع جملة الشرط تقعان بالضرورة موقع المفرد ؛ فتركيب أداة الشرط مع جملة الشرط تركيب إفراد، وتركيب اسم الاستفهام مع المستفهم عنه تركيب إسناد، وتركيب الإفراد يعنى أن الجزئين يكونان مفرداً ، وتركيب الإسناد يعنى أن المركبين يكونان جملة. يقول **ابن يعيش** : **التركيب** على ضربين تركيب إفراد، وتركيب إسناد فتركيب الإفراد أن تأتى بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة ،

ولاتفيد هذه الكلمة فى التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى. وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداها إلى الأخرى: فعرفك بقوله أسندت إحداها إلى الأخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداها تعلق بالأخرى على السبيل الذى به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة. وإنما عبر بالإسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الإسناد أعم من الخبر لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهى والاستفهام فكل خبر مسند وليس كل مسند خبراً وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أن معنى قولنا قم : أطلب قيامك. فكذلك الاستفهام والنهى (**شرح المفصل** ١/ ٢٠) .

وابن يعيش فى ذلك أقرب إلى الموضوعية ، لأنه يفسر التركيب من حيث المعنى والدلالة ، ولم يحصر نفسه فى إطار مصطلحات لا تتفق والإعراب بمعناه الواسع الذى يتجاوز مفردات الجملة الواحدة إلى الجمل بوصفها أجزاء للكلام .

وقد يكون من المفيد إلقاء الضوء على أدوات الشرط بصورة تفصيلية نربط فيها بين أدوات الشرط والتركيب الشرطى لفهم الجملة الشرطية فهما يقربنا من إعرابها إعرابًا صحيحًا .

ومن هذه الأدوات التى نرى إلقاء الضوء عليها بعد **إن** ، **ومن «لو»** وهى لتعليق الجواب على الشرط فى الزمن الماضى ... وهى مع الماضى مفيدة لثلاثة أمور : **أحدها** : الشرطية . أى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها .

الثانى : تقييد الشرطية بالزمن الماضى ، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت «إن» ، فـ «إن» لعقد السببية والمسببية فى المستقبل ولهذا قالوا : الشرط

بإنْ سابق عن الشرط بلو ، وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضى . ألا ترى أنك تقول : إن جئتنى غداً أكرمتك ، فإذا انقضى الغد ولم تجئ قلت : لو جئتنى أمس أكرمتك . وفى الأسبق من الأزمنة الثلاثة خلاف ، قال **الفخر الرازى** : والحق قول **الزجاج** إن المقدم هو المستقبل ، فإذا وجد صار حاضراً ، فإذا انقضى صار ماضياً . **الثالث** : الامتناع ، وقد اختلف فى إفادتها له ، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لاتفيده بوجه ، وهو قول الشلوبين ، وزعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب . الثانى : أنها تدل على امتناع الشرط والجواب جميعاً .

الثالث : أنها تقضى امتناع شرطها دائماً مثبتاً كان أو منفياً .... ولا تقتضى امتناع جوابها . ثم إن لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه أيضاً لملازمته شرعاً أو عقلاً أو عادة (**شرح التصريح** ٢/ ٥٧) .

وقال الأستاذ **عباس حسن** : لو الشرطية : نوعان ولا يحصل إلابعد تحقق معنى الأولى وحصوله فى المستقبل ، فكلاهما لا يتحقق معناه إلا فى المستقبل . غير أن معنى الثانية مترتب على معنى الأولى الذى لا يمتنع هنا ... ومن ثم قال النحاة : إن «**لو**» الشرطية غير الامتناعية شبيهة بإن الشرطية فهما يفيدان – غالباً – تعليق الجواب على الشرط ، ويوجبان أن يكون زمن الفعل فى جملتى الشرط والجواب مستقبلاً ، مهما كان نوع الفعل وصيغته ، كما يوجبان أيضاً – أن يكون زمن الجواب مستقبلاً (**النحو الوافى** ٤/ ٤٩١/ ٤٩٥) .

قال **المرادى** : التحقيق أن «**لو**» حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى . فيلزم من تقدير حصول شرطها ، حصول جوابها . ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه . إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك ، فتصير حرف وجوب

لوجوب ، وتخرج عن كونها للتعليق فى الماضى . وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً ، على كل تقدير لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط ، كما تقدم ، ولكن الأكثر أن يكون ممتنعاً . (**الجنبى الدانى** ٢٧٤) .

وانفردت لو بمباشرة (**أنْ**) كقوله تعالى : ﴿ ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم ﴾ (الحجرات : ٥) . وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وكثير من النحويين إلى أنها فاعل بفعل مقدر تقديره : ولو ثبت أنهم ، وهو أقيس ، إبقاءً للاختصاص (**الجنى الدانى** ٢٧٩/ ٢٨٠) .

ومن الشواهد الإعرابية قول الشاعر :

لو كان يطلب أجراً ما أتى ظهراً مضمخاً بفتيت المسك مختضباً

لو : حرف شرط غير جازم ، جملة : كان يطلب : جملة الشرط غير الظرفى لا محل له من الإعراب ، جملة : يطلب : فى محل نصب خبر كان ولو مع جملة الشرط : فى محل رفع على المبتدأ ، وجملة : ما أتى : جواب الشرط فى موضع رفع خبر أو تسد مسده .

وقد تثار مشكلة حول «**لولا**» الشرطية ، وهى حرف امتناع لوجود (**الجنى الدانى** ٥٩٧) لأنها تدخل على جملتين : اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى (**المغنى** ٢٧٢) .

وقد ذهب **الكوفيون** إلى أن الاسم المرفوع بعد «**لولا**» ليس بمبتدأ ، ثم اختلفوا ، فقال **الكسائى** : مرفوع بفعل مقدر ، تقديره لولا وجد زيد ، وقال بعضهم : هو مرفوع بـ «لولا» لنيابتها مناب لم : «لو لم يوجد» حكاه **الفراء** عن بعضهم ...

وقال صاحب رصف **المبانى** : **ويرفع عند الكوفيين على تقدير فعل** نابت «لا» منابه . فإذا قلت : لولا زيد لأكرمتك ، و﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾ (**سبأ** : ٣١) . فالمعنى : لو انعدم زيد ، ولو انعدمتم . قال : وهذا هو الصحيح لأنه إذا زالت لا – ولى «لو» الفعل ظاهراً ، أو مقدراً ، وإذا دخلت لا كان بعدها الاسم ، فهذا يدل على أن «لولا» مركبة من «لو» التى هى حرف امتناع لامتناع ، و«لا» النافية . وكل واحدة منهما باقية على بابها من المعنى الموضوعة له قبل التركيب (**الجنى الدانى** ٦٠٢) .

ومعنى ذلك أن قولنا : لولا النيل لأقفرت مصر . يكون على هذا النحو :

لو – لا **النيل** – لأقفرت مصر ، لو – لم **يوجد النيل** – لأقفرت مصر والتقدير : عدم وجود النيل – إقفار لمصر ، والتحليل على تقدير الخبر المحذوف يكون على هذا النحو : لو – لا النيل – لأقفرت مصر . لو – النيل غير موجود – لأقفرت مصر .

ومن الشواهد على **لولا** ، قوله تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ، لفسدت الأرض ﴾ (**البقرة** : ٢٥١) . والتقدير: لو دفع الله الناس بعضهم ببعض غير موجود لفسدت الأرض. ولو مع ما بعدها فى محل رفع مبتدأ، وجملة الجواب فى محل رفع خبر للمبتدأ المؤول من لو وما بعدها أو هى سارة مسد الخبر .

ومن أسماء الشرط التى نرى إلقاء بعض الضوء عليها «**مهما**» .

قال المرادى : المشهور أنها اسم من أسماء الشرط ، مجرد عن الظرفية مثل «من» وذكر ابن مالك أنها قد ترد ظرفاً ، وفى الكافية قال فى شرحها :

إن جميع النحويين يجعلون «ما» و«مهما» مثل «من» فى لزوم التجرد عن

الظرفية ، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء من العرب . وأنشد أبياتًا ، منها قول حاتم :

وإنك مهما تعطِ بطنك سؤلَه وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

وقال ابنه بدر الدين : لا أرى فى هذه الأبيات حجة لأنه يصح تقديرها بالمصدر (**الجنى الدانى** ٦١١) .

وقال الأستاذ **محمد الأنطاكى** : مهما : اسم شرط جازم يجزم فعلين ، ويعرب بحسب موقعه من الكلام : هو مفعول به مقدم فى نحو قولك : مهما تزرع تحصد . وهو خبر مقدم فى نحو : مهما يكن الجو فإنى راحل . وهو مبتدأ فى نحو قوله تعالى : ﴿ مهما تأتنا به لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ (**الأعراف** : ١٣٣) .

والأصل فى أسماء الشرط أن تقع مبتدأ لعود الضمير فى الفعل عليها سواء أكان ظاهراً أم محذوفًا ، فهى فى الأول مفعول به فى اللفظ لكنها مبتدأ فى المعنى فالأصل : مهما تزرعه تحصده . أى ما تزرعه تحصده ، فلو قلنا إنها مفعول لفظاً ومعنى لزال معنى الشرط : فلا يستقيم أن يكون التقدير : تزرع ما تحصد . بل التقدير ما تزرعه تحصده ، أو : إن تزرع (شيئًا) تحصده . وعلى هذا فإن أسماء الشرط التى لا يستوفى فعلها المتعدى فاعله لابد من تقدير إن معها فيكون التقدير : إن تزرع (مهما) تحصد ، أى : إن تزرع أى شىء تحصده .

والنحاة يعملون الفعل المتعدى فى أسماء الاستفهام قبلها قياساً على أىٍّ التى تظهر فيها علامة الإعراب ، ولا شك أن أسماء الشرط بعامة تختلف عن الحروف كما تختلف عن الظروف .

ويرى **ابن الحكم** أن هذه الأسماء الدالة على الشرط وجب أن يفرغ لها صدر الكلام ، فلا يجوز أن يقع شيء منها فاعلا ، وقد يجوز فيها الجر (**المستوفى** ٢/ ٨٨) .

والأصل أن يتخلص الاسم للشرطية بأن يستوفى الفعل المتعدى مفعوله فى الشرط وفى الجزاء .

وأما «**إذْ مَا**» فهى حرف شرط عند سيبويه ، تجزم فعلين مثل إن الشرطية، وذهب **المبرد** ، **وابن السراج** ، **وأبو على** ، ومن وافقهم إلى أنها باقية على اسميتها ، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً ، بعد أن كان ماضياً ، قال **ابن مالك** : والصحيح ما ذهب إليه **سيبويه** ، لأنها قبل التركيب حكم باسميتها لدلالتها على وقت ماض، دون شيء آخر يدعى أنها دالة عليه ، ولمساواتها الأسماء فى قبول بعض علامات الاسمية ، كالتنوين ، والإضافة إليها ، والوقوع موضع مفعول فيه ، ومفعول به ، وأما بعد التركيب فمدلولها المجتمع عليه : المجازاة . وهى من معانى الحروف . (**الجنى الدانى** ١٩١) .

ومن ذلك : إذما تأتنى أكرمك .

إذما : اسم شرط جازم متعلق بالشرط . **تأت** : فعل الشرط مجزوم **بإذما** وعلامة جزمه حذف الياء ، **والفاعل** : ضمير مستتر تقديره أنت والنون للوقاية ، والياء ضمير مبنى فى محل نصب مفعول به .

أكرمك : جواب الشرط مضارع مجزوم بالسكون ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا ، والكاف ضمير مبنى فى محل نصب مفعول به .

والتقدير على اسمية **إذما** : إن تأتنى (فى أى حين) أكرمك فيه . فتكون جملة تأتنى مع إنْ المقدرة بتأويل مصدر فى محل رفع مبتدأ أما جملة **تأتنى** فهى

صلة إن الشرطية لا محل لها من الإعراب ... وعلى حرفية إذ ما ، تكون إذ ما : حرف لا محل له من الإعراب ، وجملة تأتنى : لا محل لها من الإعراب ، وجملة : إذ ما تأتنى بتأويل مصدر فى محل رفع مبتدأ ، وجملة أكرمك على التقديرين : جواب الشرط فى محل رفع خبر المبتدأ أو نحى سادة مسد الخبر فى محل رفع .

وتعلق الظرف بالفعل والجواب معاً هو الذى يحقق الشرط ، بمعنى التعلق واللزوم ، لا بمجرد القيد كالظرف والحال .

«أين» ، «أينما» ، متى ، متى ما - أنى ، حيثما ...

يقول ابن الحكم : وهى جوازم للمضارع ، ولابد أن ينتصب كل واحد منها على الظرف قال تعالى : ﴿ أينما تكونوا يأت بكم الله جميعاً ﴾ (البقرة : ١٤٨) . كأن المعنى : إن تكونوا فى مكان أى مكان يأتِ بكم الله. وقال الشاعر:

متى ما تلقنى فردين ترجف روانف أليتيك وتستطار

كأن التقدير : إن تلقنى وقتا ما معك ترجف روانف أليتيك .

وأنشد فى (أين) قوله :

أين تصرف بنا العداة تجدنا تصرف العيسَ نحوها للتلاقى

وأما أنّى فقد يجزم بها على الشرط فى قول الشاعر :

فأصبحت أنّى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجرُ

وأما حيثما ، وإذ ما ، فلا تجزم بهما إلا مع ما ، وكل واحدة ، منهما إذا لم تدعم بما احتاجت إلى الجملة بعدها لتضاف إليها ، ولا يصلح الجزم فى جملة المضارع المضاف إليها ، وإن كانت فعلية مضارعة ، لأن المضاف والمضاف

إليه فى حكم اسم واحد ليس كالمبتدأ والخبر ولا كالمفعول مع الفعل الواقع عليه، ولا كالظرف مع الفعل الواقع فيه ، ثم إن «ما» هذه تهيؤهما للجزم فتجزمان فى نحو قول الشاعر :

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً فى غابرِ الأزمانِ

وفى نحو قول الآخر :

إذا ما ترينى اليومَ مزجى ظعينتى أصعد سيراً فى البلاد وأفرعُ

فإنى من قوم سواكم وإنما رجالى فهم بالحجاز وأشجعُ

والتقدير على نحو ما قدرنا قبل ، والعامل كالعامل . (المستوفى ٢/ ٩٢) .

«إذا» ، «كلما» . قال **ابن الحكم** :

فأما **«إذا ، وكلما»** فعلم أن كل واحدة منهما إنما يجازى به من حيث إنه يدل على الظرفية العامة غير المتخصصة ، تقول : إذا جئتنى أكرمتك .كما تقول : إن جئتنى أكرمتك . إلا أن **«إذا» أدل على المجىء وحصوله** . ولذلك حسن : إذا زالت الشمس جئتك ، ولم يحسن : إن زالت الشمس جئتك . فإذا هذا : يكون مضافاً إلى الفعل ، ولا يكون متضمناً لمعنى إن ، فلا يجزم به ، بل يكون ظرفاً غير شرطى . والعامل فيه الفعل بعده . أو معنى الفعل إن كنت سلكت به مسلك المجازاة فى مثالنا هذا ، وكما فى قوله تعالى : ﴿ فإذا إنسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين ﴾ (**التوبة** ٥) .

فإن لم يكن ذلك فالعامل فيه مقدم عليه ، كما فى قوله :

أماوىُّ ما يغنى الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدرُ

وقال **ابن هشام** : إن من أوجه إذا أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمنة

معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ ثم إذا دعاكم دعوةً من الأرض إذا أنتم تَخرجون ﴾ (الروم ٢٥) . ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً ، ومضارعاً دون ذلك ، وقد اجتمعا فى قول أبى ذؤيب :

والنفس راغبة إذا رغبتها ... وإذا تردُّ إلى قليل تقنعُ

وإنما دخلت الشرطية على الاسم نحو : ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير ، لا مبتدأ خلافاً للأخفش ، وأما قوله :

إذا باهلىٌّ تحته حنظلية ... له ولدٌ منها فذاك المُذَرَّعُ

فالتقدير : إذا كان باهلى ، وقيل : حنظلية : فاعل باستقر محذوفاً وباهلى: فاعل بمحذوف يفسره العامل فى حنظلية ، ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً ، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف . ولا تعمل إذا الجزم إلا فى ضرورة ، كقوله :

استغن ما أغناك بالغنى ... وإذا تُصِبْك خصاصةٌ فتجملِ

وفى ناصب **إذا** مذهبان : **أحدهما** : أنه شرطها وهو قول المحققين ، فتكون بمنزلة متى، وحيثما، وأيان. وقول **أبى البقاء** إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف غير وارد ، لأن **إذا** عند هؤلاء غير مضافة ، كما يقول الجميع ، إذا جزمت كقوله :

«وإذ تصبك خصاصة فتجمل» .

والثانى أن ناصب **إذا** ما فى جوابها من فعل ، وأشبهه ، وهو قول الأكثرين ، ويرد عليهم أمور : ١- أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط

بينهما الأداة ، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة ، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب ، والمعمول داخل فى جملة عامة . ٢- أنه ممتنع فى قول زهير :

بدالى أنى لستُ مدرك ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً

لأن الجواب محذوف ، وتقديره إذا كان جائياً فلا أسبقه ، ولا يصح أن يقال لا أسبق شيئا وقت مجيئه ، لأن الشىء إنما يسبق قبل مجيئه ، وهذا لازم لهم أيضاً إن أجابوا بأنها غير شرطية ، وأنها معلولة لما قبلها وهو سابق .

وأما على القول الأول ، فهى شرطية محذوفة الجواب ، وعاملها إما خبر كان ، أو نفس كان ، إن قلنا بدلالتها على الحادث . **والثالث** : أنه يلزمهم فى نحو «إذا جئتنى اليوم أكرمتك غداً» أن يعمل أكرمتك فى ظرفين متضادين وذلك باطل عقلاً ، إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه فى زمانين وقصدا ، إذ المراد وقوع الإكرام فى الغد لا فى اليوم .

قال **ابن هشام** : لم يتضادا كما فى الوجه السابق ، وعمل العامل فى ظرفى زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو : «آتيك يوم الجمعة سحر» وليس بدلاً لجواز : «سِيرَ عليه يومُ الجمعة سحرَ» برفع الأول ونصب الثانى ، ونص عليه سيبويه وأنشد للفرزدق :

متى يَرِدَنْ يوماً سَفَارٍ تجدْ بها أُدَيْهِمَ يرمى المستجيز المعورا

فيوما يمتنع أن يكون بدلاً من متى ، لعدم اقترانه بحرف الشرط ، ولهذا يمتنع فى اليوم فى المثال أن يكون بدلاً من إذا ، ويمتنع أن يكون بدلاً من إذا ، ويمتنع أن يكون ظرفا لتجد ، لئلا ينفصل ترد من معموله - وهو سفار - بالأجنبى فتعين أنه ظرف ثان لترد .

والرابع : أن الجواب ورد مقروناً بإذا الفجائية ، نحو : ﴿ ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ﴾ (الروم : ٢٥) .

وبالحرف الناسخ ، نحو : إذا جئتنى اليوم فإنى أكرمك ، وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله . (**المغنى** ٩٦/ ٩٧) .

وقال **أبو حيان الأندلسى** : إذا : ظرف زمان فيه معنى الشرط غالباً قيل: واتفقوا على أنه للاستقبال وزعم بعضهم أنه يكون للحال ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ والنجم إذا هوى ﴾ ، وأصلها أن لا تكون شرطاً ، إذ الشرط فى لسان العرب ما يكون يمكن وقوعه غالباً ، وإذا فى الغالب تدل على المعلوم وقوعه ، ومع دلالتها على الظرفية تدل على ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى . وقيل : بل حصول الفعلين بحسب الاتفاق لا بحسب الارتباط ، إذ لو لوحظ فيها معنى الشرط ، جىء بالفاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم إلا أن قالوا ائتونا بآبائنا إن كنتم صادقين ﴾ (الجاثية ٢٥) .

والفرق بين (**إن**) و(**إذا**) أن (**إن**) لا تدل على الزمان بحسب الموضع بل بحسب الالتزام ، لكن قد يقصد بها الزمان مجازاً وعلى ضعف تقول : إن احمر البسر فأتنى . و(**إن**) – إنما تدخل على المشكوك أو المعلوم المبهم زمانه ، كقوله تعالى : ﴿ أفإن مت فهم الخالدون ﴾ (**الأنبياء** ٣٤) ولا يلزم فى (**إذا**) اتفاق الفعلين فى وقوع زمانهما ، بخلاف (**متى**) . تقول إذا زرتنى اليوم أزورك غداً . ولا يجوز : متى زرتنى اليوم أزورك غداً . وإذا استعملت إذا شرطا فالجمهور على أنها مضافة للجملة بعدها ، وضمن الربط بين ما يضاف إليه وغيره ، والعامل فيها جواب الشرط ، والمتصور أنها ليست مضافة إليها ، والعامل فيها الذى يليها ، والمشهور أنه لا يجزم بها إذ ذاك إلا فى الشعر ، لا فى قليل من الكلام ، ولا فى الكلام ، إذا أريد (ما) خلافاً لزاعم ذلك ، ولا يقتضى العموم ، فليست كأسماء

الشرط ، وقيل تقتضيه فهى مثل **كلما** تقتضى التكرار (**ارتشاف الضرب** ٢/ ٥٤٩ - ٥٥٠) .

ويرى **أبو حيان** أن «**أى**» بحسب ما تضاف إليه : إن أضيفت إلى ظرف مكان - كانت ظرف مكان ، نحو : **أىّ** جهة تجلس أجلس معك . أو إلى ظرف زمان كانت ظرف زمان ، أو إلى مفعول كانت مفعولاً ، أو إلى مصدر كانت مصدراً . وهى لتعميم أوصاف الشيء ، والأوصاف مشتركة ، فلذلك يلزم أن تضاف لفظا أو معنى إلى الموصوف (**ارتشاف الضرب** ٢/ ٥٥١) .

وقال **السيوطى** بذلك موجزاً (**الهمع** ٤/ ٣١٨) .

وأنى : وهى ظرف للمكان يتضمن معنى الشرط ، وهى من الأسماء التى لا تلحقها ما : وهى : من ، وأنى وأيان . (**البسيط فى شرح جمل الزجاجى** ١/ ٢٣٨) . ومن ذلك : أنى تجلس تسترح . **أنى** : اسم شرط جازم فى محل نصب ظرف مكان . **تجلس** : فعل الشرط مضارع مجزوم بالسكون . **تسترح** : جواب الشرط مضارع مجزوم بالسكون .

والتقدير : إن تجلس (فى أى مكان) تسترح فيه ، فاسم الشرط متعلق بالشرط والجواب لأنه يربط بينهما بالنيابة عن إن وجملة الشرط فى موضع المبتدأ إذا لم تتسلط عليها العوامل ، وجملة الجواب فى موضع الخبر ، أو سادة مسدة . هذا إذا اعتبرنا الجملة قد تحصلت للشرط .

وعلى هذا التأويل تتسلط العوامل على جملة الشرط الأولى ، ووفق رأى النحاة يتسلط العمل على الجواب ؛ لأن اسم الشرط عندهم متعلق بالجواب ، فإذا قلنا : قال المعلم : أنى تذهب تجد ما يفيد تكون جملة (تجد ما يفيد) فى محل نصب مفعول به مقولاً للقول ويكون الظرف الشرطى متعلقاً بالفعل تجد ،

وعلى ذلك لا يخلص التركيب للشرط بل يكون أقرب إلى الخبر . ولسنا نرفض ذلك ، بل نجعله وجهاً من وجوه التأولى والاختيار ، ودليل صحته أن الخبر يتضمن فى كثير من المواضع معنى الشرط كما أشرنا .

وقد أشرنا إلى أن (**كلما**) تدل على الظرفية غير المتخصصة ... تقول : كلما جئتنى أكرمتك ، فيكون المعنى قريباً من قولك : إن جئتنى أكرمتك . وأعم دلالة منه . وفى التنزيل : ﴿ كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله ﴾ (المائدة : ٦٤) فكلما ينتصب على أنه ظرف زمان من حيث إنه مضاف إلى المصدر مقدراً معه الوقت قبله ، فكأنك إذا قلت : كلما جئتنى أكرمتك : كل وقت مجيء لك أكرمك . وحذف الوقت منها حذفاً لازماً استغناءً عنه . لأن الأزمنة كثيراً ما تتحدد بالأحداث (**المستوفى** ٢/ ٩٣ : ٩٤) .

أما «**كيف**» فقد ذكر **السيوطى** أنه لا يجازى بكيف ، وقال **سيبويه** وغيره : يجازى بها معنى لا عملا ، ويجب كون فعليها متفقى اللفظ والمعنى ، نحو : كيف تصنع أصنع ، ولا يجوز : كيف تجلس أذهب . بالاتفاق ولا يجزم بها ، وقال الكوفيون وقطرب : نعم مطلقاً ، **وقوم** إن اقترنت بما ، نحو : كيفما تكن أكن . انظر (**الهمع** ٤/ ٣٢١) .

وقد يكون ذلك العرض كافياً لإعراب الجواب بوصفه متمما للفائدة ، ونظيراً للخبر أو لنوع متميز من الخبر يتعلق بالحقائق والفروض ، أو على أنه ساد مسد الخبر ، أو نظير له ويستحق الرفع .

وقد أشرنا إلى القول بأن من الجمل التى حكم بأنه لا موضع لها من الإعراب : «الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً ، أو جازم ولم يقترن بالفاء ، ولا بإذا الفجائية ، فالأول جواب لو ، ولولا ، ولما وكيف ، والثانى ،

نحو : إن تقمْ أقمْ ، وإن قمت قمت . فأما الأول : فلظهور الجزم فى لفظ الفعل، وأما الثانى : فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجملة بأسرها (**مغنى اللبيب** ٤٠٩) .

وقد أشرنا إلى أن الشرطية تتكون من ركنين : **الأول** : أداة الشرط وفعل الشرط ، والثانى : الجواب . والركنان مركبان تركيباً إسنادياً شرطياً يشبه الإسناد الخبرى ، لكن الفرق بينهما أن الإسناد الخبرى قد يتضمن معنى الشرط تضمناً ظاهراً ، كقولنا : الذى يجتهد ينجح ، والذى يسعى فى الخير ينال خيراً ، أو يتضمن معنى الشرط تضمناً غير ظاهر . كقولنا : المجتهد ينجح . والساعى فى الخير ينال خيراً . وقد لا يتضمن معنى الشرط كقولنا : زيد قائم . والشرط لابد فيه من البدء بالشرط ثم الجزاء ليكون الشرط متحققاً لفظاً ومعنى من مطلق أنه : «تعليق شىء بشىء بحيث إذا وجد الأول وجد الثانى» (**التعريفات** ١٢٥) .

أما إذا بنى الشرط على الجزاء ، فإن الشرط لا يزيد عن كونه قيداً للجزاء أو خبراً عنه . والإسناد فى الجملة الاسمية يشبه الإسناد الشرطى من حيث إن المبتدأ محكوم عليه ، والخبر محكوم به . فالجملة الشرطية – وإن كانت مركبة من جملتين ، فهى جملة واحدة لفظاً ومعنى ، يقول **ابن يعيش** : «وأما الجملة الشرطية ، فنحو : قولك : زيد : إن يقم أقم معه ، فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية ، وكان الأصل فى الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله ، نحو : قام زيد ، إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل من جملة الشرط ، والجزاء بالأخرى حتى صارت كالمبتدأ والخبر ، فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر ، كذلك الشرط ، لا يستقل إلا بذكر الجزاء، ولضرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة ، جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد ، نحو : زيد – إن تكرمه يشكرك عمرو . فالهاء فى تكرمه عائدة على

زيد، ولم يعد من الجزاء ذكر ، ولو عاد الضمير منهما جاز ، وليس بلازم، نحو : زيد إن يقم أكرمه ، ففى يقم ضمير من زيد ، وكذلك الهاء فى أكرمه – تعود إليه أيضا . (**شرح المفصل** ١/ ٨٩) .

ففى الجملة الشرطية – كما أشرنا – إسناد الجزاء إلى الشرط ، فإذا قلنا : من يجتهد ينجح ، فإننا نكون قد أسندنا النجاح إلى من يجتهد إسنادا شرطياً أى أننا علقنا النجاح بالاجتهاد ، وبمن يجتهد . فهى بمعنى : الذى يجتهد ينجح ، لأنها تتضمن معنى الشرط ، وبمعنى المجتهد ينجح ، لأننا هنا نتحدث عن أى مجتهد كما تحدثنا عنه فى الجملتين السابقتين . أما إذا قلنا : المجتهد نجح فقد فقد دلالته على الشرطية من وجهين : الأول : خلو الجملة من أداة الشرط ومن فعل الشرط .

الثانى : مجىء الجواب فعلا ماضياً متعلقاً باسم وجملة الجواب تقع موقع الخبر فى الشرط ، ولابد لكى يكون الشرط تاماً من تأخر الجواب ، لأنه إن تقدم فقد الشرط دلالته ، فإذا قلنا ينجح من يجتهد كان «من» فاعلاً ، وإذا قلنا : تنجح «إن تجتهد» كان إن تجتهد حالاً فالتقدير : تنجح مجتهداً ، وقد قال بهذا السيوطى كما أشرنا ، وفى قولنا : إن تقم أقم . نجد النحاة يصنفون جملة أقم على أنها لا محل لها من الإعراب «لأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها» (**المغنى** ٤٠٩) ولكن جزم الفعل غير إعراب الجملة ، فإننا نقول المجتهد لا يخيب ، والمجتهد لن يخيب ، والمجتهد لم يخب ، والفعل فى الأولى مرفوع ، وفى الثانية منصوب ، وفى الثالثة مجزوم ، ولكن موقع الجملة الرفع ، فهى فى محل خبر . والذين يقدرون موضعاً إعرابياً للجملة الواقعة بعد الفاء فى قولنا : من يجتهد فإنه سينجح ، نسوا أنهم صنفوا الفعل الذى جعلوا الجملة فى موضعه لا محل له من الإعراب . فكل فعل لابد له من فاعل ، لأن وجود فعل

من غير فاعل محال (**الاقتراح** ٣٨) ومن ثم فالموضع للفعل والفاعل معاً .

فالجواب فى موضع رفع لأنه فى موضع الخبر وبه تتم الفائدة .

والأستاذ **محمد الأنطاكى** يقترب من ذلك ، فهو يجعل : من يجتهد ينجح = إن رجل اجتهد نجح = الذى يجتهد ينجح . ويجعل : ما تقرأه تستفد منه = إن تقرأ شيئاً تستفد منه = الذى تقرؤه تستفد منه ، وأجاز **سيبويه** : «الذى يأتينى فله درهم ، لإنه فى معنى الجزاء ، فدخلت الفاء فى خبره ، كما تدخل فى خبر الجزاء ، ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ (البقرة : ٢٧٤) ومن ذلك قولهم : «كل رجل يأتيك فهو صالح وكل رجل جاء فله درهمان ، لأن معنى الحديث الجزاء» (**الكتاب** ١/ ١٤٠) .

وتضمن الجملة للجزاء لا يمنع من إعراب ما هو فى موضع الجواب خبراً. واللافت للنظر أن **سيبويه** اختار لجواب الشرط مصطلح «خبر الجزاء» وهو أصدق فى الدلالة من جواب الشرط لأنه يجمع بين الوظيفة فى الجملة والموقع الأصلى بوصفه خبراً أو فى موضع الخبر أو نظيراً له . كما يلاحظ وقوع الموصول والصلة موقع أداة الشرط وجملة فعل الشرط حيث يقع الموصول موقع الأداة ، وتقع الصلة موقع جملة الشرط .

وقد أشار بعض النحاة إلى أن جملة فعل الشرط هى بمثابة الصلة ، ومن ثم فإن هذه الجملة جزء من مفرد ؛ لأنها مع أداة الشرط تقع موقع المفرد ولهذا فإنه لا موقع لها من الإعراب .

وقد أعرب الدكتور **فخر الدين قباوة** جملة فعل الشرط غير الظرفى جملة لا محل لها من الإعراب . فى قول الشاعر .

«وإن رأيا لى غرة أغريا بها»

فقال إن جملة : رأيا لى غرة : جملة الشرط غير الظرفى لا محل لها من الإعراب . وأعراب الجملة الشرطية المتصلة بمن الشرطية ، لا محل لها من الإعراب فى قول الشاعر :

من يخنْك الصفاءَ أو يتبــدلْ أو يزلْ مثلما تزول الظــلالُ

فاعلمن أننى أخوك، أخو الــو دِّ ، حياتى حتى تزول الجبالُ

فقال : **من** : اسم شرط جازم ، مبنى على السكون الظاهر فى محل رفع مبتدأ . جملة : **يخن** : جملة الشرط غير الظرفى ،.لا محل لها من الإعراب، وجعل جواب «من» الشرطية : جملة الشرط والجواب ، وقد أشرنا إلى أن ذلك لا يتفق وطبيعة أسلوب الشرط حيث إن الفائدة لا تتم إلا بالجواب وجملة فعل الشرط لامحل لها من الإعراب لأنها فى موضع الصلة وإن لم تكن صلة محضة، وهذا ما قال به الدكتور فخر الدين قباوة عند إعرابه لجملة فعل الشرط ولهذا لا يصح اعتبارها مع الجواب خبراً . (المورد الكبير ص ٢١ ، ص ٢٣٩) .

أما الأستاذ **محمد الأنطاكى** فإنه يرى أن «من» الشرطية هى الموصولة نفسها دعيت بالشرطية لأنها ربطت الحدثين ... ولهذا فإنه يعرب جملة فعل الشرط : صلة (مَنْ) لا محل لها من الإعراب .

ولكنه مع ذلك اعتبر جملة فعل الشرط مع الجواب فى محل رفع خبر (مَنْ) الشرطية ، ولا أدرى كيف سوغ ذلك وهو يعلم أن الصلة جزء مما قبلها ، لا معنى لكل منهما إلاباجتماعهما ، لأنهما معا يعادلان المفرد وهذا ما قاله الأستاذ محمد الأنطاكي أيضاً ، كما أشرنا . (**المنهاج** ٣٣١) .

ونحن لم نسند فعل الشرط والجواب معاً إلى أداة الشرط بل نسند الجواب إلى الشرط : الأداة وفعل الشرط .

فالخبر عند **ابن جنى** : «كل ما أسند إلى المبتدأ ، وحدثت به عنه» (**اللمع** ٧٢) . وهو عند **اليمنى** : «كل كلام تمت به الفائدة لأنك إنما تأتى بالمبتدأ ليعتمد عليه الخبر ، وتأتى بالخبر لتفيد به عن المبتدأ» (**كشف المشكل** ٣١٧) . ويقول **أبو حيان** : «جواب الشرط كخبر المبتدأ فلا يكون إلا بما يفيد» (**الارتشاف** ٢/ ٥٦٥) . ويقول **السيوطى** : «وشرط الجواب الإفادة ، فلا يكون إلا بما يفيد كخبر المبتدأ ، فلا يجوز إن يقم زيد يقم ، كما لا يجوز فى الابتداء زيد زيد (**الهمع** ٤/ ٣٢٦) .

وإذا كان وقوع الجواب خبراً ، فإن من غير المعقول موضوعياً ومنطقياً أن يكون الفعل والجواب خبراً ، والفعل مع الأداة كالمضاف إليه مع المضاف ، ولا يجوز أن نقول فى : طالب العلم يفوز : إن : العلم : خبر لـ «طالب» وكذلك لا يجوز أن تقول فى من يطب العلم يفز : إن (يطلب العلم يفز) خبر «من» الشرطية ، لأن من يطلب العلم = طالب العلم .

وقد قال **السيوطى** : إن الفاء تدخل فى الخبر جوازاً بعد مبتدأ تضمن شرطاً (**الهمع** ٢/ ٥٦) .

وقال : لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه ، لم يحتج إلى حرف رابط بينهما ، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك ، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شىء من خبر المبتدأ ، لكنه لما لحظ فى بعض الأحيان معنى ما يدخل عليه الفاء ، دخلت وهو الشرط والجزاء (**همع الهوامع** ٤/ ٣٢٦)

وإذا كان بعض الدارسين قد أشار إلى أن «من» الشرطية تناظر «من» الموصولة . فإن «إنْ» الشرطية تناظر «أنْ» الموصولة .

قال **ابن هشام** : ذكر **لأنْ** معان : أحدها : الشرطية كإن المكسورة وقال: ويرجحه عندى أمور : **أحدها** : توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد ، والأصل المتوافق ، فقرئ بالوجهين قوله تعالى : ﴿ أن تضل إحداهما ﴾ (البقرة : ٢٨٢) ﴿ ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم ﴾ (المائدة : ٢) ، ﴿ أفنضرب عنكم الذكر صفحاً إن كنتم مسرفين ﴾ (الزخرف :٤٣). وروى بالوجهين قوله:

أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا

الثانى : مجيء الفاء بعدها كثيراً ، كقوله :

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الضبعُ

الثالث : عطفها على إن المكسورة ، فى قوله :

إمّا قمت وأمّا أنت مرتحلاً فالله يكلؤ ما تأتى وما تذرُ

الرواية بكسر الأولى وفتح الثانية (**المغنى** ١/ ٣٦) .

وقال **الزمخشرى** فى تفسير قوله تعالى : ﴿ أن تضل إحداهما ﴾ (**البقرة**: ٢٨٢)- قال : وقرأ حمزة : ﴿ إن تضل إحداهما ﴾ على الشرط . وكذلك قوله تعالى: ﴿أفنضرب عنكم الذكر صفحاً أن كنتم قوماً مسرفين﴾ (**الزخرف** : ٥).

قال **الزمخشرى** : قرئ ﴿إن كنتم﴾ وقال : فإن قلت : كيف استقام معنى إن الشرطية ، وقد كانوا مسرفين على البيت ؟ قلت : هو من الشرط الذى ذكرت أنه يصدر عن المدل بصحة الأمر المتحقق لثبوته كما يقول الأجير : كنت عملت لك فوفنى حقى (**الكشاف**) .

وإذا كانت إن الشرطية والمصدرية تتواردان على الحل الواحد والأصل التوافق ، فإن كلاً من الموصولية والشرطية تتواردان أيضاً على المحل الواحد ، والأصل التوافق . ففى قوله تعالى : ﴿ إنه من يتق ويصبرفإن الله لا يضيع أجر المحسنين ﴾ (يوسف : ٩٠) فقد قرأ قنبل : «ومن يتقى ويصبر» ، وقيل : إن «من» موصولة ، وسكن «يصبر» تخفيفاً ، وقيل : شرطية والياء فى يتقى للإشباع (**التوضيح والتكميل** ١/ ٦٢) . وقال **العكبرى** : الجمهور على حذف الياء، **ومن** : شرط ، والفاء جوابه ، ويقرأ بالياء ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها : أنه أشبع كسرة القاف ، فنشأت الياء . والثانى : أنه قدر الحركة على الياء وحذفها بالجزم ، وجعل حذف العلة كالصحيح فى ذلك . والثالث : أنه جعل من بمعنى الذى فالفعل على هذا مرفوع ويصير بالسكون فيها وجهان :

الأول : أنه حذف الضمة لئلا تتوالى الحركات ، أو نوى الوقف عليها وأجرى الوصل مجرى الوقف . **والثانى** : هو مجزوم على المعنى ، لأن «مَنْ» هنا وإن كانت بمعنى الذى ، ولكنها بمعنى الشرط لما فيها من العموم والإبهام، ومن هنا دخلت الفاء فى خبرها ، ونظيره : ﴿ فأصدقَ وأكن ﴾ (المنافقون : ١٠) فى قراءة من جزم (**التبيان** ٢/ ٧٤٤) .

وقد أعرب **مكى بن أبى طالب** جواب الشرط خبراً ، فى قوله تعالى : ﴿ ومن يكفر بآيات الله فإن الله سريع الحساب ﴾ (آل عمران : ١٩) فقال : **من**: شرط فى موضع رفع بالابتداء . وقوله : «فإن الله سريع الحسَاب» **خبره** ، **والفاء** جواب الشرط ، والعائد على المبتدأ من خبره محذوف ، تقديره سريع الحساب له (**مشكل إعراب القرآن** ١/ ١٥٣) .

وقد أشار الأستاذ **محمد الأنطاكى** إلى إشكالية وقوع الجواب موقع الخبر ، فقال . من النحاة من يجعل جملة الجواب وحدها هى الخبر على اعتبار

أن قولنا : من يجتهد ينجح . مساو لقولنا : المجتهد ينجح ، ولكن هذا الرأى يوقعنا فى مشكلة ، وذلك إذا كانت جملة الجواب مرتبطة بالفاء ، مثل : من يجتهد فإنه ناجح ، فجملة الجواب على رأى هؤلاء فى محل رفع خبر لـ «مَنْ» وهى فى الوقت نفسه فى محل جزم جواباً لشرطٍ جازم اقتران بالفاء ، فكيف تكون جملة واحدة فى محلين للإعراب (**المنهاج** ص ٦٨) .

وقال الأستاذ **عباس حسن** : لو كان اسم الشرط مبتدأ لكانت جملة الجواب ، فى نحو : من يقم فإنى أكرمه ، فى محل جزم ورفع باعتبارين هما الشرطية ، والخبرية ، بناء على أن الجواب هو الخبر أيضاً . وفى نحو : من يقم أكرمه : تكون جملة جواب الشرط فى محل رفع على الخبرية فقط لظهور أثر أداة الشرط فى المضارع الثانى – لأن الموقع للجملة أى الفعل مع الفاعل ، وليس للفعل فقط . وقد ذكر الأستاذ عباس حسن ذلك تعليقاً على قول الدمامينى الذى يرى أن جملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب مطلقاً لأنها «لا تقع موقع المفرد وهو الفعل المقابل للجزم ، لأنها لم تقع موقعه وحده ، بل موقعه مع فاعله الذى يتم به الكلام كما يتم بهذه الجملة ، وانتهى الأستاذ عباس حسن إلى أنه فراراً من اللبس – يحسن الاقتصار على الرأى الثانى عند اقتران الجواب بالفاء أو إذا والاستغناء عن الخبر لوجود الجواب الذى يدل عليه (انظر النحو الوافى ٤/ ٤٥٧) .

وعلى هذا يمكننا اعتبار جملة جواب الشرط تسد مسد الخبر ، فهى فى موضع رفع .

ومن الدارسين من يرى أن الشرط ليس خبراً وأن دلالتها أقرب إلى الإنشاء منها إلى الخبر ، ولكن جملة الشرط لاتتحدث عن الخبر ، لأنها إخبار عن تعلق شىء بشىء ، أى عن ارتباط شىء بشىء ، أو حدث بحدث ، أى عن حقيقة

والإخبار إما أن يكون عن حدث تم أو يتم أو سيتم . فالذى تم مثل سافر على إلى القاهرة . والذى يتم : يسافر الآن على إلى القاهرة ، أما الإخبار عن الحقائق . فمن أمثلة ما جاء بالفعل الماضى : فاز العاقل ، وبالمضارع : يفوز ا لعاقل ، وبالمستقبل سيفوز العاقل ، وما لم يحدث لم يفز أحمق ، وفى المستقبل : لن يفوز أحمق . وواضح أن الإخبار عن الحقائق إخبار مشروط لارتباطه بالفعل فإنه يمكن أن يتجرد من الزمان ، فقولنا فاز العاقل يمكن أن يرتبط بالماضى والحاضر والمستقبل . والأمر فى الشرط يتعلق بخبر عن حقيقة عندما يتحقق الشرط مبنىً ومعنىً . فعندما تقول : من يجتهد ينجح يكون المعنى متعلق بالخبر من حيث إنك تخبر عن لزوم النجاح للاجتهاد ، كما أخبرت عن المجتهد بأنه ينجح ، لأن قولنا المجتهد ينجح معناها أى إنسان يجتهد ينجح ، فهذه حقيقة يفترضها القائل . وهى تقبل الصدق والكذب من هذا المنطلق .

فالإسناد الشرطى ضرب من الإسناد الخبرى الذى تتضمن بعض ضروبه معنى الشرط .

ومن القضايا التى تتصل بالشرط ما ذكره **البغدادى** فى خزانة **الأدب** من «إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة» ، واستشهد بقوله :

إنك إن يصرع أخوك تصرع

وقال : إن جملة «تصرع» خبر إن ، والجملة **دليل جزاء الشرط** ، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر (**خزانة الأدب** ٨/ ٢٠) .

ومما يؤكد قوة الشبه بين الجملة الاسمية وجمل الشرط بركنيهما صحة دخول الأفعال التى تنصب مفعولين أصلهما المتبدأ والخبر ، فتقول : علمت من يجتهد ينجح . أى علمت المجتهد ينجح أو علمت حقيقة ارتباط النجاح بمن

يجتهد على سبيل الشرط .

ولا شك أن «مَنْ» إذا جاءت شرطية فإنها مفعول به أول لعلم والجواب هو المفعول الثانى لأنها فى الأصل مبتدأ ، والأفعال تنصب مفعولين أصلهما المتبدأ والخبر ، فنحن لا نقول فى إعراب أعلمت المجتهد ينجح . إن (المجتهد ينجح) معاً فى محل نصب مفعول به لِعَلِمَ . بل تقول إن (المجتهد) مفعول به أول ، وجملة (ينجح) فى محل نصب مفعول به ثانى . وإذا جاءت موصولة فلا اختلاف فى الإعراب .

وهناك دليل آخر على شدة الشبه بين الجملتين هو أننا إذا أردنا أن نُعْلِمَ جملة الشرط كلها لشخص ما بـ عَلِمَ لم يصح إلا بتعدية علم بالهمزة ، فتقول: أعلمت محمداً من يجتهد ينجح . ويجوز أن نعلمه بما هو عنه فنقول علمت محمداً إن يجتهد ينجح . على أساس أن «إن يجتهد» اعتراض ولاتقول : علمت محمداً إن يجتهد المهمل ينجح ، بل أعلمت محمد إن يجتهد المهمل ينجح . ولم يصح ذلك إلا لوقوع الشرط والأداة موقع المفعول الأول ، والجواب موقع المفعول الثانى .

ومن أدلة اتفاق الجملة الاسمية والجملة الشرطية ، قوله تعالى : ﴿ فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم ﴾ (**البقرة** : ٢٦٥) .

وقد أعرب **مكى بن أبى طالب** الآية بقوله : **أما** : حرف فيه معنى الشرطى ، ويقع بعده الابتداء والخبر ، ولذلك دخلت الفاء بعده . **الذين** : رفع بالمبتدأ ، فيعلمون ، وما بعده : الخبر (**مشكل إعراب القرآن** ١/ ٨٤) .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فأما من ثقلت موازينه فهو فى عيشة راضية وأما من خفت موازينه فأمه هاوية ﴾ (**القارعة** ٦/ ٩) ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا من

أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى ، وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ﴾ (**الليل** ٥/ ١٠) .

قال **مكى** : من ثقلت موازينه : **مَنْ** اسم شرط تام فى موضع رفع بالابتداء ، **فهو** : الخبر . ومثله من خفت (**مشكل إعراب القرآن** ٨٣٨) وقال : فأما من أعطى : من : رفع بالابتداء ، **فسنيسره** : الخبر ، وهو شرط وجوابه ، ومثله : وأما من بخل (**نفسه** ٨٢٢) .

وقال **ابن الأنبارى** : قوله تعالى : ﴿ فهو فى عيشة راضية ﴾ : الفاء : جواب (أما) ، لما فيها من معنى الشرط . (**البيان**) ٢/ ٥٣٠) فالخبر والجواب يتطابقان فى الجملة المصدرة بأما . وأما تكون بمعنى مهما الشرطية ، ولا تعمل عملها ، ويكون فيها معنى التفصيل زائداً لذلك ، فتقول : أما زيد فمنطلق ، وأما أخوك فشاخص . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر ﴾ (الضحى) .

فدخلت الفاء فى جوابها كما تدخل فى أجوبة الشرط لما فيها من معنى مهما ، وفيها اختصاص بالتفصيل (**رصف المبانى** ٩٧) .

وقال **بعضهم** إنها ترد حيث لا تفصيل فيه ، كقولك أما زيد فمنطلق . ولذلك قال بعضهم : هى حرف إخبار مضمن معنى الشرط ، فإذا قلت : أما زيد فمنطلق – حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنبت «أما» مناب ذلك (**الجنى الدانى** ٥٢٢) . وهى إخبار ، ولا يليها إلا الاسم ، وتدخل على الابتداء ، وهى متضمنة معنى الجزاء ، ولابد لها من الجواب بالفاء لأن فيها معنى الجزاء ، ويرتفع ما بعدها بالابتداء ، إذا لم يقع عليه فعل ، كقولك أما زيد فمنطلق ، زيد : ابتداء ، ومنطلق خبره ، فأدخلت الفاء جواب أما ، لأن فيها معنى الجزاء ،

كأنك قلت : زيد - مهما يكن أمره - فمنطلق (**الأزهية** ٥١٣) .

وقال **الخليل** في الكتاب المنسوب إليه : إن (**أمّا**) لابد له من فاء تكون عماداً ، تقول أما زيدٌ فعاقل ، وأما محمد فلبيب . فالفاء : عماد - وعاقل : خبر الابتداء . قال تعالى : ﴿ أما السفينة فكانت لمساكين ﴾ (الكهف ٧٩) (**الجمل في النحو** ٣١٠) .

ومثال دخول «أما» على جملتي الشرط والجزاء قوله تعالى : ﴿ فأما إن كان من المقربين . فروح وريحان وجنة نعيم . وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين . وأما إن كان من المكذبين الضالين فنزل من حميم ﴾ (**الواقعة** : ٨٨ : ٩٣) .

قال **العكبرى** : جواب **أما** : فروح ، وأما : (**إن**) فاستغنى بجواب «أما» عن جوابها ، لأن «إن» قد حذف جوابها في مواضع والتقدير : فله روح . (**التبيان** ١٢٠٦) . وقال **مكى بن أبى طالب** : ﴿ فأما إن كان ﴾ : جواب **أما** وإنْ في الفاء في قوله : فروح . أى : فله روح : ابتداء وخبر . وقيل الفاء جواب أما ، وإن جوابها فيما قبلها لأنها لم تعمل في اللفظ ، وقال **المبرد** : جواب إن محذوف (**مشكل إعراب القرآن** ٧١٤) .

وإذا كان الجواب لا يأتى عند النحاة إلاجملة فإن هناك أحوال يحسن فيها أن يكون الجواب مفرداً ، ومن ذلك قولنا : من ينفع الناس عاقل ، ومن يبدأ بالمعروف أَكْرَمُ . وتقدير الفاء والمبتدأ في الجواب لا موجب له ولا يوجب ضمير الفعل هنا إلا ورود الخبر معرفاً بأل كما أشرنا فنقول : من ينفع الناس هو العاقل ، ومن يبدأ بالمعروف هو الأكرم .

ومن الشواهد على مجيء الجواب مفرد قول الشاعر : (**الكتاب** ٣/ ٦٥)

بنى ثعل لا تنكحوا العنز شربها بنى ثعل من ينكح العنز ظالمُ

ويقول الأستاذ عبد السلام هارون فى تعليقه على الشاهد : إن حذف الفاء من الجواب حسَّنَهُ شبه «من» الشرطية بمن الموصولة .

ومن أدلة اتفاق الجملة الشرطية والجملة الاسمية صحة دخول الحروف الناسخة على جملة الشرط ، ومن ذلك قول الشاعر : (**المغنى** ٦٩٥)

إنَّ من لام فى بنت حســا ن ألُـمْهُ وأعصِـه فى الخطـوبِ

وقول أمية بن أبى الصلت : (**المغنى** ٣٢١)

ولكن من لا يلتِ أمـراً ينوبـــه بعدته ينزل به وهـو أعـزل

ويقول **ابن هشام** : ولا يكون الاسم فيها (من) لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله . وهو قول يدحضه إعراب (مَن) مبتدأ ، والمبتدأ يصح تسلط العوامل عليه .

وقد ذكر **ابن مالك** فى باب حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط قول رسول الله ﷺ لسعد رضى الله عنه «إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة» (أخرجه البخار) (**شواهد التوضيح** ١٢٣) .

وليس من شك فى أن تقدير : «فهو خير» فيه إخلال بفصاحة الحديث وبلاغته . لأن القياس هنا لا يقوم على سند ، و«خير» أدل فى سياقها وهى خبر أو سادة مسد الخبر .

ومن شواهد ذلك عطف جملة الشرط على جمل اسمية ومن ذلك قول ابن مقبل : (**شرح الجمل لابن عصفور** ٢/ ٣٧٨)

وقدر ككف القرد لا مستعيرُها يعارُ ولا من يأتِها يَتَدَسَّمُ

فقد عطف جملة : (من يأتِها يتدسم) على جملة : (لا مستعيرُها يعارُ) ففى البيت الأول نجد جواب الشرط نظيراً للخبر فى الجملة المعطوفة عليها والتقدير على الشرطية لا من يستعيرها يعر ولا من يأتها يتدسم . والتقدير على الاسمية : لا مستعيرها يعار ولا آتيها يتدسم .

وإذا كان البعض قد اشترط مجيء الجواب جملة ، فإننا قد وجدنا أن الجواب قد يأتى اسماً مفرداً . وإذا تأملنا قولنا : من يجتهد عاقل نجد أن الجواب اسم نكرة فإذا أردنا أن يكون الجواب معرفة قلنا : من يجتهد هو العاقل . فتقدير الضمير لمنع اللبس وهو هنا ضمير فصل يجوز أن يعرب لا محل له من الإعراب، ويجوز أن يعرب مبتدأ ، شأنه فى ذلك شأنه فى أى موقع آخر من الكلام .

إن هذا التناظر فى بناء أنماط من الجملة الاسمية وبناء جملة الشرط يؤكد أن جملة الشرط : الأداة والفعل هما معاً المسند إليه ، وأن جملة الجواب هى المسند ، فالشرط طالب للجواب وهما عمدتان ومن حق العمد أن تكون فى موضع الرفع فإذا كان من المتعذر اعتبار جملة جواب الشرط خبراً فى بعض المواضع فإننا نعتبرها سادةً مسد الخبر ودالة عليه كما أشرنا من قبل .

* * *

obeikandl.com

المصادر والمراجع

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسى، تحقيق د. مصطفى النماس مصر .

٢ - أسرار اللغة، ابن الأنبارى، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمى دمشق.

٣ - الأشباه والنظائر فى النحو، السيوطى دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٤ .

٤ - الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة، محمد بن على الجرجانى، تحقيق د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر بالقاهرة .

٥ - الأصول فى النحو، ابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة بيروت .

٦ - الإعراب عن قواعد الإعراب ، ابن هشام ، تحقيق د. على فودة نبل ، السعودية .

٧ - إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبيارى، دار الكتاب اللبنانى، بيروت ١٩٨٦ .

٨ - الاقتراح فى أصول النحو، السيوطى ، مصر .

٩ - أمالى ابن الشجرى ، حيدر آباد ١٣٤٩هـ .

١٠ - إملاء ما من به الرحمن، العكبرى، دار الفكر .

١١ - الإيضاح فى شرح علل النحو، الزجاجى، تحقيق د. مازن المبارك دار النفائس بيروت ١٩٨٦م.

obeikandl.com

١٢- الأزهية فى علم الحروف، الهروى، تحقيق عبد المعين الملوحى، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١م.

١٣- البسيط فى شرح جمل الزجاجى، ابن أبى الربيع، تحقيق د. عياد الثبيتى.

١٤- ا لبيان فى غريب إعراب القرآن، ابن الأنبارى، تحقيق د. طه عبد الحميد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ .

١٥- التبصرة والتذكرة للصيمرى، طبعة سلطنة عمان .

١٦- التبيان فى إعراب القرآن، العكبرى، تحقيق البيجاوى، مكتبة الحلبى مصر .

١٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات الهيئة المصرية ١٩٧٦ .

١٨- التطور النحوى برجشتراسر، مكتبة الخانجى بمصر ١٩٨٢م .

١٩- التعريفات ، على بن محمد الجرجانى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣.

٢٠- تفسير النهر الماد من البحر المحيط، أبو حيان الأندلسى، دار الرسالة بيروت .

٢١- التلخيص فى شرح الجمل، عبد القاهر الجرجانى، تحقيق د. عبد الباسط المرصفى مصر ١٩٩٠م.

٢٢- التوطئة فى النحو، أبو على الشلوبينى، تحقيق د. يوسف المطوع، جامعة الكويت ١٩٦١م.

٢٣- التوضيح والتكميل بشرح ابن عقيل، محمد عبد العزيز النجار ، مطبعة الفجالة بمصر ١٩٦٧م.

٢٤- الجامع الصحيح، للإمام مسلم ، دار الشعب بمصر .

٢٥- الجمل فى النحو، عبد القاهر الجرجانى تحقيق د. عبد الباسط المرصفى مصر .

٢٦- الجنى الدانى فى حروف المعانى، المرادى، تحقيق د. فخر الدين فباوة ومحمد فاضل، دار الآفاق بيروت ١٩٨٣م.

٢٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادى، تحقيق أ. عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٩م.

٢٨- الخصائص، ابن جنى، تحقيق أ. محمد على النجار، مصر .

٢٩- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانى، تحقيق العلامة محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجى بمصر ١٩٨٤م.

٣٠- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، تحقيق أ. أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥م.

٣١- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر العربى.

٣٢- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد

٣٣- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام .

٣٤- شرح العوامل المائة فى النحو لعبد القاهر الجرجانى، تأليف الشيخ خالد الأزهرى تحقيق د. البدراوى زهران ، دار المعارف بمصر .

٣٥ شرح عيون الإعراب للمجاشعى، تحقيق د. عبد الفتاح سليم ، دار المعارف بمصر ١٩٨٨م.

obeikandl.com

٣٦- شرح كافية ابن الحاجب، الاستراباذى، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٥م.

٣٧- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب بيروت .

٣٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك ، مكتبة القدسى بمصر .

٣٩- علم لغة النص، د. سعيد حسن بحيرى، الأنجلو المصرية ١٩٩٣م.

٤٠- عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدى، دار الفكر العربى ١٩٧٥م.

٤١- الفوائد الضيائية فى شرح كافية ابن الحاجب ، نور الدين الجامى ، تحقيق د. أسامة الرفاعى ، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٣م .

٤٢- الكتاب سيبوية، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية ١٩٧٧م.

٤٣- كتاب الشعر لأرسطو ، دار الكاتب العربى بمصر ١٩٦٧م.

٤٤- كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوى، تحقيق د. لطفى عبد البديع ، ود. عبد المنعم حسنين، المؤسسة المصرية للتأليف ١٩٦٣م.

٤٥- الكشاف عن حقائق التنزيل، الزمخشرى، دار الفكر بيروت .

٤٦- كشف المشكل فى النحو، الحيدرة اليمنى، تحقيق د. هادى مطر ، دار إحياء التراث الإسلامى بالعراق ١٩٨٤م.

٤٧- اللُّمع فى العربية، ابن جنى تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب بيروت ١٩٨٢م.

٤٨- المحكم، ابن سيده ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا وآخرين ، القاهرة ١٩٥٨م .

٤٩- المستوفى فى النحو، ابن الحكم الفرخان، تحقيق د. محمد بدوى المختون، دار الثقافة العربية بمصر ١٩٨٧م.

٥٠- مشكل إعراب القرآن، مكى بن أبى طالب القيسى، تحقيق د. صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٤م.

٥١- المصباح فى المعانى والبيان والبديع، بدر الدين بن مالك، تحقيق د. حسنى عبد الجليل، مكتبة الآداب بمصر ١٩٨٩م.

٥٢- المطول فى علوم البلاغة، التفتازانى، طبعة إيران .

٥٣- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام المصرى، صححة محمد محيى الدين ، مكتبة صبيح مصر .

٥٤- مفتاح الإعراب ، محمد بن على المحلى ، تحقيق د. محمد عامر ، مكتبة الإيمان بمصر ١٩٨٠م .

٥٥- المقتضب، المبرد، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٩٧٩م.

٥٦- المنهاج فى القواعد والإعراب، محمد الأنطاكى، مكتبة دار الشرق بيروت.

٥٧- المورد الكبير فى الإعراب، فخر الدين قباوة، دار الآفاق بيروت ١٩٧٨م.

٥٨- نتائج الفكر فى النحو، السهيلى، تحقيق د. محمد البنا ، دار الاعتصام بمصر.

obeikandl.com

٥٩- النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٩م.

٦٠- النحو الوافي، الأستاذ عباس حسن، دار المعارف بمصر.

٦١- نظم الفوائد.

٦٢- همع الهوامع السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية بالكويت.

تم بحمد الله

رقم الإيداع	٩٧ / ٤٠١٣
الترقيم الدولي I. S. B. N	977 - 5727 - 08 - 1

obeikandl.com